كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

(ما وهم النحويون في نسبته إلى ابن السراج المتوفى سنة٣١٦هـ)

(دراسة وتثبت)

إعداد

د/ سحر السيد مصطفى خطاب

المدرس في قسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

(العدد الخامس والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٦م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله العلي الكبير ، والصلاة والسلام على رسوله البشير النذير وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أما بعد..

فلم يكن بوسع العلماء الرجوع إلى الأصول للتثبت من هذا الكم الهائل من النقول التي وردت في كتب النحو، وأن قسما لا يستهان به من الفكر النحوي المدون في المصنفات لا يصرح بخلوه من الوهم ،ولست أدعي تعمدا أو قصدا إلى ذلك ،وإنما هي حافظة العالم التي شحنت بمخزون ضخم من أشعار العرب ونثرهم ولهجاتهم وغريبهم، فنسبوا عددا غير قليل من الآراء النحوية إلى نحويين، وهي ليست لهم وذكرت في مصنفاتهم وهي لغيرهم ،ولهم العذر في ذلك أن من غير المعقول أن يتم تذكر كل شيء وتدوينه بالدقة نفسها.

وسأتناول في بحثي هذا تحقيق وتوثيق نقول النحويين عن عالم من أشهر العلماء الأوائل ،وعلم من أعلام الدرس البغدادي وهو ابن السراج ؛لأنه يأتي مباشرة بعد سيبويه والمبرد والمازني وقبل السيرافي والرماني فكان حلقة وصل بين السابقين عليه وبين اللاحقين.

فقد لاحظت عند تتبعي لنقول النحويين عنه وهما وخلطا في نسبة الآراء النحوية إليه مع الرغم من وجود مصدر أصيل من مصادره بين أيديهم وهو كتابه الكبير "الأصول في النحو" الذي يكشف عن مواقفه ومذاهبه في كثير

من المسائل ويوضحها بجلاء لا لبس فيه ولا غموض، إضافة إلى كتابه الموجز.

ولعل من الأسباب الكامنة وراء هذا الوهم اعتماد بعض النحويين على الأخذ بعضهم عن بعض ،والركون إلى ذلك دون الرجوع إلى كتبه، حتى غدا هذا النقل أمرا مسلما به عند الكثيرين لا يتطرق إليه الشك.

وقد يطرأ السهو والنسيان على هذا الناقل ،فهو بشر يعرض له من حالات النشاط والوفور ما يجعله مستجمعًا لكل ما يلقى إليه ، فلا يتفلت منه شيء، ويعتريه من عوارض الملل والفتور وشواغل الحياة ما يصرفه عما يسمع ، ويجعله غير آبه له ، فيضطر بعد ذلك إلى استكماله ، فيضع لفظة مكان أخرى نسيها أو سها عنها أو ينسب رأيا لعالم وهو لآخر.

على أنه يمكن حمل جزء من هذه المسائل –لا كلها –على أنها أقوال أخرى متضادة لابن السراج ذكرت في غير كتابيه الأصول والموجز مما صنف ولم يصل إلينا ،وهي ظاهرة –أعني تعدد أقوال العالم الواحد– لا يعدم دارس النحو وجودها لدى الكثير من النحويين ،فقد عقد ابن جني[1] بابا عنوانه:" باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين وذكر لذلك أوجها منها أن يكون أحدها مرسلا والآخر معللا وأن يرد اللفظان عن العالم الواحد متضادين على غير الوجه السابق وأن يرد اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر."

ولست أزعم أنني أول من خاض غمار الموضوع، ولا أول من عبَّد

[1] الخصائص ١/٢٠٠.

دروبه، فقد سبقتني دراسات قيمة هدتني السبيل ، وأوضحت لي طرق البحث والدراسة، ولكني آمل من الله العلي القدير أن تكون دراستي إضافة جديدة لما سبقتها من دراسات.

ومن هذه الدراسات دراسة الدكتور عبد الهادي أحمد فراج في بحثه "الأقوال النحوية المنسوبة لابن السراج التي يجب تصحيحها".[١]

ويتكون هذا البحث من مقدمة توضح الدافع إلى اختياره، وتبرز أهميته.

وتلا **المقدمة** ، **وتمهيد** يبرز جهود العلماء في تصويب ما نسب للنحاة من آراء ،منها جهود فضيلة الإمام الأكبر الدكتور .عبد الرحمن تاج في بحثه "درء مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز"، والشيخ .محمد عبد الخالق عضيمة ،وغيرهما .

ثم انقسم البحث **فصلين** على النحو الآتي:

الأول :تحدث فيه عن ابن السراج وآثاره العلمية .

الثاني :أورد المسائل السبعة التى وقف عليها ،وذكر من نسبها إلى ابن السراج ،ثم عرضها على تراثه ،وصوب هذه الآراء وفق ما هو موجود في كتابيه ،والمسائل هي:(الخلاف في ترتيب المعارف،شبه الجملة هل هو الخبر أو متعلقه؟،وقوع الجملة الطلبية خبرا،ليس بين الفعلية والحرفية،عسى بين الفعلية والحرفية،الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس).

وقد وفقني الله تعالى لجمع تسع مسائل أخرى نسبت إلى ابن السراج في

[١] نشر بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط،العدد السابع عشر لسنة ١٩٩٨م.

كتب المتأخرين وليست له ،إضافة إلى السبع التي جاءت في الدراسة السابقة ،فرأيت استكمال الجوانب التي وقفت عندها هذه الدراسة ، فيسر الله لي ذلك، فبلغت المسائل ست عشرة مسألة ،فكان هذا البحث.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من : **مقدمة** ، **وتمهيد وفصلين** ، **وخاتمة**.

تحدثت في **المقدمة** عن أهمية الموضوع وسبب اختياره ومنهجي فيه.

وتحدثت في **التمهيد** عن الوهم ،تعريفه لغة و اصطلاحا ،أسبابه.

وتحدثت في **الفصل الأول** :عن ابن السراج وكتابيه" الأصول والموجز".

وتحدثت في **الفصل الثاني** :عن الآراء التي نسبت لابن السراج وهما ووثقتها- محاولةٌ- بعد الاستعانة بالله أنْ أُصحّح ما وقع فيه الخطأ و السّهو من تلك المسائل، و أُعالجها من خلال مصادرها الأصلية بالعودة إلى كتُب ابن السراج المتوافرة بين يدي، وقد رتبتها بحسب الترتيب المشهور بين النحويين ، وهو ترتيب ألفية ابن مالك وشروحها.

وقد اتبعت منهجا اعتمد على تتبع المسائل موضوع البحث لاستقصائها والمطابقة بين المدون في مصنفات ابن السراج وبين ما ينقل عنه في المصنفات الأخرى ،وقد يرد عنه رأيان في المسألة فيعد رجوعه عن الرأي الأول إقرارا منه بأن الأخير هو الرأي النهائي له ،قال ابن جني[1]:"فيعلم ذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه وأن القول الآخر مطرح من رأيه .

[1] الخصائص ١٠٦/١.

التمهيد

الوهم وأسبابه :

الوَهْمُ: وَهْمُ القلب، و الجمعُ: أوْهام، يقال وَهَمْتُ إلى الشيء :إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريد غيره،أَهِمُ وَهْمًا ،و التُهْمةُ: اُشْتُقَّت منَ الوَهْم، و أصلها: (وُهْمَة)،ووهم إلى الشيء يَهيمُ، أي ذَهبَ وهْمُهُ إليهِ[١]

قال الزمخشري: "وَهَمْتُ الشيءَ أهمُهُ وَهْمًا، و تَوهّمْتُهُ: وقعَ خَلَدي، و شيءٌ مَوْهومٌ و مُتوهّم، قال أبو الشاعر:

واستحدثَ القومُ أمرًا غيرَ ما وَهمُوا وَطارَ أنْصارُهُم شتّى و ما جُمِعُوا[٢]

ظنّوا أنّهم يَغْلِبونَني فاستحدثُوا الفَزَع و الجُبْنَ، ووهِمْتُ به سوءًا و توهّمتُه به، و أوهَمَنيهُ غَيْري وَوهّمَنيهُ، و اتهمَ بكذا، و فُلان مُتّهم: يتّهِمُ الناسَ و هُوَ صاحِبُ تُهْمَةٍ وَ تُهَمٍ)[٣] .

والوَهَم: الغلط ،مصدر "وَهِم" بكسر الهاء ،يقال:وَهِمْتُ في الحساب وغيره :أَوْهَمُ وَهَما :إذا غلطت فيه وسهوت ،قال ابن منظور:" وهِم "بكسر الهاء: غَلَطَ و سَها ، و قال ثعلب: يقال: وَهِمتُ في كذا و كذا أي غلطت ، و أوْهَمَ في الحساب كذا أسقط"[٤]

---

[١] العين للخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) (وهم): ١٠٠/٤.

[٢] من البسيط لأبي زبيد الطائي ،ينظر ديوانه ص١١٠،وأساس البلاغة (وهم)ص٥١١.

[٣] أساس البلاغة : (وهم)ص٥١١.

[٤] لسان العرب (وهم): ٦٤٣/١٢.

الوَهْم اصطلاحًا:

لم يضع له المتقدمون تعريفًا اصطلاحيًا ، و قد عرفه المحدثون بأنّه: نوع من التخيّل العقلي لأمور غير موجودة يبني عليها الإنسان تصرّفًا معيّنًا، فإن صَحَّ توهُمُه انتهى إلى تبيينٍ و معرفةٍ، و إذا لم يصحّ انتهى إلى الغلط و السهو[١]، و الدليل على كون الوهم نوع من التخيل، ما جاء في كتاب الصاحبي: قيل لأعرابي: ما القلم؟ فقال: لا أدري، فقيل له: توهمه، فقال: هو عودٌ قُلّمَ من جانبيه كتقليم الاظفور فَسُمّيَ قلمًا"[٢]. هذا وإذًا فقد عرفنا البعد اللغوي والاصطلاحي للوهم من تقدير الأمر على حالٍ قد يكون عليها وقد لا يكون.

الفرق بين مصطلح الوهم، و مصطلح التوهم:

التوهم مصطلح خاص بالصرف و النحو، وقد عرفه النّحاة منذ أيّام الخليل، وسيبويه، واختلفوا بشأنه، واضطربت أقوالهم في تحديد مصطلح جامع له، فحمله سيبويه على الغلط[٣]، وحمله آخرون على "التّوهم"[٤]، كما حمله فريقٌ ثالث على "المعنى"[٥]؛ لأنّ مصطلح "التّوهّم" لا يتناسب وجلال الآيات القرآنيّة، وقد عرفه المحدثون تعريفات اصطلاحية.

---

[١] ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية و الصرفية،د سيد رزق الطويل ص ٧٢.

[٢] الصاحبي في فقه اللّغة و سنن العرب في كلامها ص ٩٨،٩٩.

[٣] الكتاب ٢/١٥٥،و٤/١٦٠.

[٤] معاني الفراء٢/٩٧،و١/١٣٦.

[٥] معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٦١٦.

منها أنه: "انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها، و تجري عليها صورها الاشتقاقية اطرادًا على نسقٍ معين"[١].

فاللغة العربية أقرب إلى النظام الطبيعي والتزامه سجية وسليقة من باقي اللغات ؛ إلا أن هذا النظام الطبيعي قد يعتريه بعض الاختلال كالاضطراب في تأصيل بعض ما أصّله النحاة واللغويون من الضوابط ،و الاختلاف بينهم في مسائل السماع والقياس ،وما يتصل بها من القول بالشذوذ والندرة والبناء على التوهم ونحو ذلك.

و من التعريفات التي ذكرها المحدثون أيضا أنه: حالة نفسية تلم بالشاعر أو الناثر في لحظات الإبداع حيث يستغرق فيما هو فيه، وحينئذٍ تسيطر عليه قوالب اللغة و أعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه استعمل تركيبًا ما، و يكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما يتوهمه لا على ما استعمله"[٢].

ومن أمثلته ما ذكره النحاة لنوع خاص من العطف يسمى العطف على التوهم ،نحو قول الشاعر:

بَدا لِيَ أنِي لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقًا شَيْئًا إذا كان جائِيَا[٣]

---

[١] نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربيّة و ضوابط اللّغة و طريقة تدوين تاريخ الأدب العربي ص١٢٢.

[٢] أصول النحو العربي ص ١١٨-١١٩.

[٣] من الطويل نسب لزهير بن أبي سلمى ،ينظر:ديوانه ص٧٦،وشرح المفصل ٥٢/٢،ومغنى اللبيب ٥٤٩/٢.

على أنه عطف(سابق)المجرور على(مدرك)المنصوب على توهم دخول الباء الزائدة في خبر (ليس).

فمصطلح الوهم إذًا أعمّ وأشمل من مصطلح التوهم، و هو لا يقتصر على علم دون آخر.

فالوهم تخيّلٌ عقليٌّ لأمور غير موجودة، و هذا التخيل لا يقف عند اللغة و النحو حصرًا، بل يشمل علومًا أخرى مثل الطب، و الهندسة، و الفلك.. و غيرها، فالخطأ و السهو وارد- لا محال- في كل باب من أبواب العلم، فسبحان الذي لا يسهو و لا يخطئ.

أسباب الوهم:

لابد من الإشارة أولا إلى أن الوهم كان يسير جنبًا إلى جنب مع الخلاف النحوي، بل يمكن القول إنّ الخلاف كانَ الأساس في نشوء الوهم و تطوره، واشتد في القرن الثّالث الهجري حين بلغت المنافسة ذروتها بين علماء البصرة و الكوفة، و لا سيما بين المبرّد و ثعلب[١].

روى ياقوت عن ابن السرّاج أنه حكى: "كان بين المبرّد و ثعلب ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة، و اشتهر ذلك حتّى قالَ بعضهم: من الطويل :

فأبـــدانُنا فـــي بلـــدةٍ و التقاؤُنـــا عَســـيْرٌ كَلُقْيَـــا ثَعلَـــبٍ و المُبـــرّدِ[٢]"

وقد كثر اجتماع المبرّد و ثعلب في دار محمّد بن عبد الله بن طاهر، و

---

[١] ينظر: أخبار النحويين البصريين- مقدمة المحقق ص٩.

[٢] معجم الأدباء: ٦/٢٦٨٠.

أُثيرت بينهما مسائل نحوية[١]، من ذلك ما تحدّث به أبو العباس ثعلب قائلًا: "دخلتُ دار محمّد بن عبد الله بن طاهر في يوم من الأيام، فوجدتُ في الدار محمّد بن يزيد، و عليّ بن عبد الغفار، فقال عليّ: قدْ اجتمعتما و أُريدُ أنْ أسأل عن مسألةٍ، فقلتُ له: سلْ. فقال: ما معنى قول الله عزَّ و جلّ:"لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ"[٢]؟ فقُلْتُ معناه ليسَ مثله، و ليس كمثله، المعنى فيه واحد، و العربُ تدخل الكاف ليعلم أنّها كالأسماء و مثل مثل، فالتفت إلى محمّد بن يزيد فسأله فقال: هذا جواب مقنع، و لكن إذا دخلنا السّاعة إلى الأمير فسلني عنها حتّى أخبرك بما بقيَ فيها، فقالَ له: مجلس الأمير لا يمكن أنْ يجري فيه شيء بغير إذنه، و لكن تخبرني الآن. فقالَ له: أنا أكثر عندك و أصبر إليك"[٣].

ويمكن أنَّ تكون تلك المنافسات التي تقف وراء بعضها الأطماع الشّخصيّة، و التقرّب إلى الأمراء و الخلفاء، في مقدمة الأسباب التي دفعت إلى الوهم، فقد كانَ كلّ عالمٍ يحاول إثبات مقدرته و تفوّقه على زميله- بدوافع متباينة بين بعضهم و بعض- فمنهم من يبغي الحقيقة العلميّة خالصةً لوجه الله تعالى[٤]، و منهم من كانت له غاية دنيويّة لغرض الوصول إلى المناصب و التقرّب إلى السلاطين ليحظى بعيش رغيد هانئ[٥].

---

[١] ينظر: مجالس العلماء لأبي القاسم الزّجاجي،ص١١٥ .

[٢] الشورى:١١.

[٣] مجالس العلماء ص ١١٦.

[٤] مسائل الخلاف النّحوية بين علماء مدرسة البصرة حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري ص٧٩.

[٥]مسائل الخلاف النّحوية بين علماء مدرسة البصرة حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري ص٨.

وهناك أسباب أخرى دفعت إلى الوهم، منها:

١-اختلاف النقل:

لا يخفى أن النقل هو الوسيلة المهمة عند القدماء، ولم تكن الكتابة العنصر الأساس آنذاك في النقل ،فكثير من النقول عن النحويين القدماء تمت بطريق المشافهة ،وهي وسيلة لا ترقى إلى الكتابة وتدوين النص ؛لأننا نؤمن في الكتابة مسألة النسيان ويندر التحريف فيها وتيسير التدقيق بالرجوع إلى النص المكتوب ،وهذا لا يعني أننا لا نصادف في الكتابة مسألة إصابة النصوص النحوية بالنقص والزيادة ،وهي مسألة نبه عليها الكثيرون ،منهم ابن جني بقوله:"وأما كتاب االعين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله."[١]

٢-التّصحيف و التّحريف:

وهُما أكبرُ آفةٍ مُنِيتْ بها الآثار العلميّة[٢]، حتى لا يكادُ كتابٌ يخلو منها، فتاريخ التصحيف و التحريف قديمٌ جدا، و قد وقع فيه جماعة من الفضلاء من أئمة اللّغة و أئمة الحديث، إذ قال الإمامُ أحمد بن حنبل: "ومن يعرى من الخطأ و التّصحيف"[٣]

ويمكن أنْ يكونَ التصحيفُ و التحريفُ سببًا وجيهًا للشّك في بعض النّصوص المؤديّة إلى الخلاف؛ لاعتماد العلماء فيها على نصوصٍ مكتوبة لم

---

[١] الخصائص ٣/٢٨٨.

[٢] تحقيق النصوص و نشرها ص ٦٥.

[٣] المزهر: ٢/٣٥٣.

يسمعوها من العرب مباشرة، فالكتابة في أوّل أمرها كانت مشكولة و غيرَ منقوطة فسهل التصحيف[١].

قالَ الأزهري: "وليس كما قال البشتي الخارزنجي(ت٣٤٨هـ)؛ لأنّه اعترف بأنَّه صحفي، والصّحفي إذا كان رأس ماله صحفًا قرأها فإنّه يصحف فيكثر، وذلك أنّه يخبر عن كتب لم يسمعها، و دفاتر لا يدري أصحيحٌ ما كتب فيها أم لا، وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصّحف التي لم تضبط بالنّقط الصّحيح، ولم يتول تصحيحها أهل المعرفة لسقيمة"[٢].

وقد يكون التّصحيف والتّحريف ناتجًا عن خطأ في القراءة أو السمع أو الفهم و ممّا وردَ عن الخطأ في القراءة ما روي عن حمزة الزيّات القارئ، الذي كان يتلو القرآن من المصحف، إنّه قرأ يومًا و أبوه يسمع، قوله تعالى :﴿الم ذلك الْكِتابُ لا رِيْبَ فيهِ هُدىً للمُتَّقينَ﴾[٣] ،قرأها (لا زَيْتَ فيه)، فقالَ أبوه: "دع المصحف و تلقن من أفواه الرِّجال"[٤].

وأمّا ما كان نتاجًا لخطأ السّمع، فمنه كأنْ يملي المملي كلمة (ثابت) فيسمعها الكاتب و يكتبها (نابت)، أو كلمة (احتجم) فيسمعها الكاتب و يكتبها (احتجب)[٥].

وأمّا ما كانَ نتاجًا لخطأ الفهم، فمنه ما ذكره الجاحظ: "قالَ يونس ابن

---

[١] ينظر: التّنبيه على حدوث التصحيف: ٧٢.

[٢] ينظر:تهذيب اللغة: ٣٣/١.

[٣] البقرة/١-٢.

[٤] التصحيف و التحريف: ٢-١٣.

[٥] ينظر: تحقيق النصوص و نشرها: ٦٩.

حبيب: ما جاءنا من أحدٍ من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [١].

يقول الأستاذ عبد السلام هارون: "جاءَ في حاشيةٍ قديمةٍ من إحدى نسخه تعليقًا على ذلك: "هذا ممّا صحفه الجاحظ و أخطأ فيه، لأنَّ يونس إنّما قالَ: عن البتي، و هو عثمان البتي، فلمّا لمْ يذكر عثمان التبسَ البتّي فصحّفه الجاحظ بالنبيّ، ثم جعلَ مكانَ النبي الرسول، و كانَ البتّي من الفُصَحاء"[٢] .

واستنادًا إلى ما تقدم، يتبيّن أنَّ التصحيف و التحريف قد وقع في كتبِ النحويين، وقد يكونُ سببًا في الوهم الذي وقعَ في كثيرٍ من المسائل – وإنْ كنتُ لا أملكُ أدلّةً تثبتُ ذلك– إلا أنَّ ما تقدّم من كلام يشكّل اعترافًا واضحًا وصريحًا بدور التصحيف والتحريف في الوقوع في الخطأ والسهو الذي يؤدي بدوره إلى الوهم.

٣-الإفراط في التّعليل و التّأويل:

أرجع الأستاذ عباس حسن السبب في خلق الأوهام النحوية إلى التعليل، وبيّن معناه وأضراره في كتابهِ (اللّغة والنّحو بين القديم والحديث)، مفصلًا الكلام في ذلك[٣].

والحقيقة أنه لا يعاب على النّحويين انتفاعهم بما بين أيديهم من

---

[١] البيان و التبيين: ١٨/٢.

[٢] تحقيق النصوص و نشرها: ٦٣.

[٣] ينظر: اللغة و النحو بين القديم و الحديث ص ١٧٨-١٩٦.

الفلسفةِ والمنطق، ولا في أنْ يصطنعوا في تفكيرهم النمط المألوف في زمنهم، والسَّبيل المرسومة للجدل في أيّامهم[١]؛ و لكن يعاب عليهم الإفراط في تعليلاتهم وتأويلاتهم التي أدت إلى الوقوع في الخطأ والسَّهو، ومجانبة الصَّواب في بعض الأحيان.

فاستخدامهم للتعليل أمر طبيعي ،لا مأخذ فيه، بل لا مندوحة عنه لمن أراد أن يفكر ،ولكن علينا أن ننظر توفيقهم في نظرهم وإصابتهم للغاية التي سعوا إليها ،وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره.

٤-توليد الحجج:

إنَّ توليد الحجج كانَ شائعا معروفا في بعض كتب النّحويين ، فقد أجازوا لأنفسهم توليدها على المذهبين البصري و الكوفي.

وقد صرّح الزّجاجي بهذا حين قال : " وأكثر ما أذكره من احتجاج الكوفيين إنّما أُعبّر عنه بألفاظ البصريين " [٢] ، وقد ذكر أنّ العلل والاحتجاجات على ثلاثة أنواع: قال: "منها ما كانَ مسطرًا في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة، فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم النّاظرين في هذا الكتاب، فهذبتها وسهّلت مراتبها والوقوف عليها، و ضرب منها مما استنبطته على أصول القوم، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه ويطرد فيه، وضرب منها أخذته من علمائنا الذين لقيتهم شفاهًا، مما لم يسطر

[١] أحياء النحو ص ٣٣.

[٢] الإيضاح في علل النّحو لأبي القاسم الزّجاجي ص ٨٠.

في كتابٍ ولا يكاد يوجد"١.

فتوليد الحجج والأدلّة من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى الوهم، نظرًا لما يجرّه هذا الأمر من تخطئة الآخرين؛ لإثبات رأي معيّن يحاولُ النّحويّ إثباتهُ.

وفي الفصل الثاني بيان لمواضع الوهم فيما نسبه النحويون إلى ابن السراج.

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٧٨.

الفصل الأول

ابن السراج

هــو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي المعروف بابن السراج[١] (والسراج: بفتح السين المهملة والراء المشددة وبعد الألف جيم، هذه النسبة إلى عمل السروج)[٢]، كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب، صحب المبرد(ت٢٨٦هـ)، وأكثر الأخذ عنه[٣]، وتصدر لأمر العلم.وأخذ عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، وأبو علي القالي(ت٣٥٦هـ)،، وأبو القاسم الآمدي (٣٧٠هـ)، وأبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، وعلي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)، وأبو سعيد السيرافي(ت٣٨٦هـ).

وفاته: أجمعت المراجع أنه توفي يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحجة، سنة ست عشرة وثلاثمائة ببغداد في خلافة المقتدر، وخالف القاضي التنوخي ،فقد ذكر أنه توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة[٤] .

---

[١] تنظر ترجمته: :طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص١١٢، ،وانباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١٤٥/٣، ،ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣٢٩/٤، ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزبادي ص١٩٧.

[٢] الأنساب للسمعاني ١١٢/٧..

[٣] انباه الرواة ١٤٨/٣.

[٤] تاريخ العلماء النحويين ص٤٤.

وصنف أبو بكر بن السراج كتبا جليلة[١]، منها:

١. احتجاج القراء.[٢]

٢. الاشتقاق: في المصادر إلا أنه "لم يتم"[٣].

٣ـ الجمل[٤]: شرحه الرماني ثم شرح أبياته ابن حميدة المتوفى سنة ٥٥٠هـ.

٤. جمل الأصول أو مجمل الأصول وهو الأصول الصغير.[٥]

٥. الحظ.[٦]

٦. شرح كتاب سيبويه (في سبعة أسفار) [٧]

٧-العروض .[٨]

٨-الموجز في النحو.[٩]

---

[١] ينظر: الفهرست لابن النديم ص٩٣،وبغية الوعاة ١/١١٠.

[٢] ينظر:إنباه الرواة ٣/١٤٩،ووفيات الأعيان٤/٣٣٩،وبغية الوعاة ١/١١٠.

[٣] نشره محمد صالح التكريتي في بغداد سنة ١٩٧٣، كما نشره محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري في دمشق سنة ١٩٧٣ كذلك.

[٤] أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول ٢/٢١٩،وينظر :إنباه الرواة١/١٩٥.

[٥] وفيات الأعيان ٤/٣٢٩.

[٦] حققه د. عبد الحسين الفتلي، ونشره بمجلة (المورد) العراقية المجلد الخامس العدد الثالث – سنة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

[٧] ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان٤/٣٢٩.

[٨] حققه د.عبد الحسين الفتلي، ونشره بمجلة كلية الآداب جامعة بغداد ع ١٦ سنة ١٩٧٢م.

[٩] نشر مرتين ، الأولى: بتحقيق مصطفى الشويمي في مؤسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت سنة ١٩٦٥م، والثانية: بتحقيق د.محمد محمد سعيد في مطبعة الأمانة بالقاهرة سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٩- الأصول في النحو . [١]

وقد آثرت الإيجاز في ترجمته ؛فقد تحدث كثير من الباحثين عنه وعن مؤلفاته بالتفصيل ، منهم : الدكتور عبد الحسين الفتلي في مقدمة تحقيق كتاب الأصول ، والدكتور محمد محمد سعيد في مقدمته لكتاب (الموجز) ، فليرجع إليهما من أراد .

كتاب (الأصول)

يعد كتاب الأصول من أمهات كتب النحو ،وقد عني فيه عناية بالغة بسيبويه والمبرد والأخفش ،بحيث صار لزاما على من أراد أن يعرف نحو هؤلاء الأئمة أن يرجع إلى كتاب ابن السراج هذا.

وقد اختلف المترجمون لابن السراج ،وأوردوا مسميات مختلفة فبعضهم سماه(الأصول الكبير)[٢]،وآخر أطلق عليه (أصول العربية)[٣]، وثالث أطلق عليه(أصول النحو)[٤]،وآخرون أطلقوا فقالوا :(الأصول)[٥].

وقد جمع ابن السراج فيه أصول العربية ،وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب في كتاب أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه ،وقد

---

[١] حققه د. عبد الحسين الفتلي، ونشره بمؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م في ثلاثة أجزاء، وضع ورتب فهارسه د.محمود محمد الطناجي في كتيب صغير صدر عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

[٢] بغية الوعاة ١٠٩/١.

[٣] سير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٤.

[٤] إنباه الرواة ١٤٥/٣.

[٥] معجم الأدباء ١٩٧/١

اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها ،ونظر في دقائق سيبويه ،وعول على مسائل الأخفش والكوفيين ،وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة [١]،حتى قيل :ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله"[٢].

فالكتاب غاية في الشرف والفائدة [٣]،وإضافة إلى ذلك فقد وقف الدكتور محمود محمد الطناحي على نقطتين جديرتين بالتأمل في تلك المرحلة المتقدمة في التصنيف النحوي:

أولاهما: الفصل الواضح بين لونين من الدرس النحوي ،يعمد أولهما إلى معرفة الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب والجري على سننها في التعبير ،إفرادا وتركيبا ،مما يجوز أن يطلق عليه النحو الوظيفي ويخلص اللون الثاني إلى الكشف عن القواعد الكلية التي ترد إليها مسائل النحو والصرف ،طلبا لمعرفة أصول هذه اللغة وفضلها على سائر اللغات.

وهذا ما أدار عليه ابن جني كتابه العظيم(الخصائص).[٤]

وقد صرح ابن السراج بذلك في أول ما يلقاك من كتابه حيث يقول:"واعتلالات النحويين على ضربين:ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ،كقولنا :كل فاعل مرفوع ،وضرب آخر يسمى علة العلة ،مثل أن يقولوا :لم صار الفاعل مرفوعا ،والمفعول منصوبا؟ولم إذا تحركت الياء والواو ،وكان

---

[١] معجم الأدباء ١٨/١٩٧.

[٢] ينظر:بغية الوعاة ١/١٠٩.

[٣] إنباه الرواة ٣/١٤٥.

[٤] فهارس كتاب الأصول ص٤.

ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا؟وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب،وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ،وبُيِّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ،وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها،وجعل فضلها غير مدفوع."[١]

النقطة الثانية:أن هذا الكتاب يحمل سمات واضحة للتيسير،ويكشف عن نوازع مبكرة عند النحاة الأوائل ،للفصل أيضا في الدرس النحوي بين ما هو ضروري للشادي المبتدئ ،وبين ما يُطيقه العالم المتمرس المتمكن الذي سار في درس النحو خطوات وارتقى فيه درجات.

يقول ابن السراج:"ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلى أن أذر ما يُقرِّب على المتعلم ."[٢]

ويقول في موضع آخر:"وقد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات ، وذكرنا في كل باب من المسائل قدرا كافيا فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم."[٣]

وواضح أن المراد بالمتعلم : المبتدئ، والمراد بالعالم من فرغ من المبادئ والمقدمات ،وخاض لجج العلم.

ويدير الطناحي أنظار المهاجمين للنحاة الأوائل والذين يرمونهم بالتعقيد والعسر والاشتغال بالخلافات يدعوهم لأن يراجعوا أحكامهم في ضوء هذا الكتاب ، وفي غيره من النصوص النحوية الأولى التي لم تحظ بالتأمل والدرس

---

[١] الأصول ١/٣٥.

[٢] الأصول ١/٣٧.

[٣] الأصول ١/٣٢٨.

(١).

كتاب (الموجز في النحو):

جمع فيه قواعد النحو والصرف مع الإيجاز، كما كان الحال مع اللمع لابن جني والجمل للزجاجي، ومع إيجازه يحتوي على معظم مسائل النحو والصرف ،ويعطي فكرة واضحة عن قواعد اللغة العربية ،فقد ذكر الحروف وصفاتها ومخارجها وتنافرها وإدغامها ،كما تحدث عن النسب والجمع والتصغير حديثا مفصلا ،وغير ذلك من الأبواب النحوية.(٢)

ومن خلال كتابيه يتبين أنه بغدادي النشأة بصري المذهب ؛إذ يقول بآراء البصريين ،ويعد نفسه واحدا منهم ،ويستعمل مصطلحاتهم ،فقد اعتمد القبائل العربية الفصيحة ،ولم يقس على القليل أو النادر ،بخلاف الكوفيين الذين أخذوا عن أعراب لانت فصاحتهم وقاسوا على النادر والقليل، كما أنه استعمل المصطلحات البصرية بكثرة ،وفي بعض الأحيان يستعمل اصطلاحات الكوفيين ،وقد ارتضى لنفسه أن يكون من البصريين ،وأن يعد نفسه واحدا منهم،قال عند الكلام على اللام التي تدخل على المستغاث:"هذه اللام هي لام الخفض إلا أنها مفتوحة ..وقال أصحابنا :إنما فتحت ؛ليفصل بين المدعو والمدعو إليه"(٣).

---

(١) فهارس كتاب الأصول ص٦.

(٢) ينظر: الموجز ص٦

(٣) الموجز ص٨٣، وينظر:ص٢٤.

الفصل الثاني

الآراء التي وهم النحويون في نسبتها إلى ابن السراج

المسألة الأولى : (اسم الإشارة أعرف المعارف)

ذكر بعض النحويين أن ابن السراج ذهب إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف موافقا بذلك الكوفيين.

يقول أبو البركات الأنباري:" وذهب بعضهم إلى أن الاسم المبهم أعرف المعارف ، ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام ،هو قول أبي بكر بن السراج". [١]

وقد أكد كلامه ابن يعيش، قال:" وذهب قوم إلى أن المبهم أعرف المعارف ، ثم المضمر ،ثم العلم ،ثم ما فيه الألف واللام ،وهو رأي أبي بكر ابن السراج" [٢] ،وقال السيوطي ناسبا له ذلك أيضا:" وقيل أعرفها اسم الإشارة ،ونسب لابن السراج".[٣]

وقد وهموا في ذلك ؛ قال ابن السراج في باب المعرفة والنكرة:" والمعرفة خمسة أشياء :الضمير والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن ." [٤]

---

[١] أسرار العربية ص٣٤٥.

[٢] شرح المفصل ٨٧/٥، وينظر: شرح الكافية ٣١٢/١.

[٣] همع الهوامع ١٨٨/١.

[٤] الأصول ١٤٩/١، بتصرف يسير.

ولم يبين ابن السراج في هذا النص ما هو الأعرف من هذه المعارف الخمسة ، إلا ما قد يفهم من الترتيب فيما بينهن، وهذا ليس بدليل ؛لأنه قد يكون غير مقصود.

ولكن ابن السراج حسم هذا الرأي في نقله لرأي المازني في الإخبار عن المضمر في باب ما جاز أن يكون خبرا ، قال :"وقال المازني في هذه الباب :إنه جائز عند جميع النحويين ،ثم قال ،وهو عندي رديء في القياس ،ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجزته، قال أبو بكر :والذي جعله عنده رديئا في القياس أنك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر ؛لأن الذي وإن كان مبهما فهو كالظاهر ؛لأنه يصح بصلته." [1]

فقد صرح ابن السراج هنا بخلاف ما نسب إليه من القول بأن أسماء الإشارة أعرف المعارف.

المسألة الثانية : (الوصل بالقسم)

نسب ابن مالك إلى ابن السراج القول بعدم جواز وصل الموصول بالقسم ،قال: " وأما القسم فقد جوز بعضهم الوصل به ،ومنعه ابن السراج." [2]

وقد وهم ابن مالك في ذلك فقد قال ابن السراج في حديثه عما يوصل به الذي :"فإن وصلت "الذي" بالفعل المقسم عليه نحو قولك :ليقومن لم تحتج إليه ؛لأن القسم إنما يدخل على ما يؤكد إذا خيف ضعف علم المخاطب بما

---

[1] الأصول ٣١٣/٢.

[2] شرح الكافية الشافية ٢٨٧/١.

يقسم عليه ،والصفة إنما يراعى فيها من الكلام مقدار البيان، بابها :أن يكون خبرا خالصا لا يخلطه معنى قسم ولا غيره فإن وصل به فهو عندي جائز ؛لأن التأكيد لا يبعده من أن يكون خبرا." [١]

فهذا النص يدل دلالة واضحة على خلاف ما نسبه إليه ابن مالك.

وقد منع بعض النحاة الوصل بالقسم لعروه من ضمير عائد ، ومنعوا كذلك الوصل بالشرط وجوابه إذا عريت إحدى الجملتين من عائد على الموصول ،فلا يجوز أن تقول عندهم : جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه[٢] .

وأجاز بعضهم الوصل بالقسم أو الشرط فقد قالوا :هو " جائز قياسا وسماعا "[٣] ، ولا مانع منه٤ ؛ ذلك أن القسم وجوابه بمنزلة الجملة الواحدة وكذلك الشرط وجوابه فاكتفي بعائد واحد من أحدهما كما يكتفى في الجملة الواحدة[٥] .

فإن قلت : إن القسم إنشاء فكيف يوصل به ؟ قلت : الوصل إنما هو بجملة الجواب وهي خبرية وجملة القسم إنما جيء بها للتأكيد[٦] ، ولو

---

[١] الأصول ٢٦٨/٢.

[٢] ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/١ ،و الارتشاف ٩٩٧/٢ ،والتذييل والتكميل ١٣/٣ .

[٣] شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/١ .

[٤] ينظر : شرح الرضي ١٠/٣ .

[٥] ينظر : الهمع ٢٩٦/٢ .

[٦] ينظر : التصريح ٤٦٠/١ .

سلمنا بأنها إنشائية نظرا إلى القسم فهي مستثناة من بين أخواتها[١] .

وفي تقديري أنه يجوز بدليل قوله تعالى:" وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ"[٢]، فهذه الآية رد على من زعم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه، لأن القسم وجوابه صلة "مَنْ"[٣].

وورد منه أيضا قوله تعالى :"وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ "[٤] في قراءة الكسائي وأبي عمرو ويعقوب وخلف [٥] ،فـ"ما" موصولة في موضع خبر إن ،واللام الداخلة عليها لام إن و"ليوفينهم" جواب القسم المحذوف والقسم بجوابه في صلة ما[٦].

المسألة الثالثة : (رافع خبر المبتدأ)

نسب كثير من النحويين إلى ابن السراج القول بأن رافع الخبر هو الابتداء ،قال العكبري :"خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن السراج وجماعة"[٧] ،وقال أبو حيان:" وقوله :"خلافا لمن رفعهما أي: رفع المبتدأ

---

[١] ينظر : حاشية الصبان ١٦٣/١ ، والمقتضب ١٣٠/٣ ، وشرح المفصل ١٥١/٣ .

[٢] النساء:٧٢.

[٣] معاني القرآن للفراء ٢٧٥/١،والكشاف ٥٣٢/١والبحر٢٩١/٣.

[٤] هود:١١١.

[٥] ينظر: الإتحاف ص٣٢٦،والبحر المحيط ٢٦٦/٥،والكشف عن وجوه القراءات ص٥٣٧.

[٦] شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/١.

[٧] التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)ص٢٢٩.

والخبر بالابتداء ،وهذا قول ابن السراج ،وهو مذهب الأخفش والرماني."[١]

وقال ابن عقيل :"..خلافا لمن رفعهما به ،أي رفع المبتدأ والخبر بالابتداء ،وهو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني، وهو ضعيف ؛لأن الأفعال أقوى العوامل وليس منها ما يعمل رفعين دون إتباع ،فالمعنى أولى بأن لا يعمل رفعين." [٢] ، وقال الشيخ خالد :"لا ارتفاعه بالمبتدأ ،وهو قول ابن السراج ،وحجته أن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ؛لأنه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول"[٣]

وقال السيوطي :"وقيل العامل في الخبر هو الابتداء ؛لأنه طالب لهما فعمل فيهما ،وعليه الأخفش وابن السراج والرماني." [٤]

وقد وهموا في ذلك ؛فقد قال ابن السراج :"وهما–أي المبتدأ والخبر– مرفوعان أبدا ،فالمبتدأ رفع بالابتداء ،والخبر رفع بهما ،نحو قولك :الله ربنا ومحمد نبينا." [٥]

فيتضح من قوله هذا أنه يذهب إلى أن الخبر رفع بهما أي بالابتداء والمبتدأ ؛لأن الابتداء عامل ضعيف ،فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء.[٦]

---

[١] التذييل والتكميل ٣/٢٥٩.

[٢] المساعد١/٢٠٥.

[٣] التصريح ١/١٩٥.

[٤] همع الهوامع١/٣١١.

[٥] ينظر: الأصول ١/٥٨.

[٦] التصريح ١/١٩٦.

ثم يذكر ابن السراج علَّة رفع المبتدأ والخبر، بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بهما، فإذا قلت) :عبدالله أخوك(، فعبدالله: مرتفع بأنه أوَّل مبتدأ، فاقدٌ للعوامل، ابتدأتَه لتبني عليه ما يكون حديثًا عنه، (وأخوك)مرتفع بأنه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ"[١]

وقد تابَع ابنُ السراج المبردَ في أن العامل في رفْع الخبر هو الابتداء والمبتدأ؛ إذ قال المبرد: "فأما رفْع المبتدأ، فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتَّعْرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام...، والابتداء والمبتدأ يَرفعان الخبر"[٢]

وفي رافع المبتدأ والخبر أقوال: [٣]

فالجمهور وسيبويه[٤] على أن رافع المبتدأ معنوي ،وهو الابتداء ؛لأنه بني عليه ،ورافع لخبر المبتدأ ؛أنه مبني عليه ،فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء .

وضعف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو:القائم أبوه ضاحك ،فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفعين ،ولا نظير له.

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو زيد أخوك وعمرو غلامك.

---

[١] الأصول ٥٢/١.

[٢] المقتضب ٤٩/٢.

[٣] ينظر:التذييل والتكميل ٢٥٧/٣،والمساعد ٢٠٥/١،وشفاء العليل ٢٧٢/١، والتصريح١٩٦/١،والهمع ٣١١/١.

[٤] الكتاب١٢٧/٣.

وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم ؛لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله .

وللكوفيين قول أخر أن المبتدأ مرفوع بالضمير الذي في الخبر نحو: زيد ضربته ؛لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير ،فإذا لم يكن ثم ذكر نحو :القائم زيد ترافعا.

وفي تقديري: صحة مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأنه بُنِي عليه، ورافعُ الخبرِ المبتدأُ؛ لأنه مبني عليه وارتفَع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وهذا أعدل المذاهب ،وأن قول ابن السراج ضعيف ؛لأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد.[1]

المسألة الرابعة : (وقوع الخبر جملة طلبية)

نسب بعض النحويين إلى ابن السراج أنه لا يجيز وقوع الجملة الطلبية خبرًا .

قال ابن عصفور[2] :" وذهب بعض النحويين إلى أن الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ،فإذا وجد في كلامهم نحو :زيد اضربه وزيد لا تضربه ،حمله على إضمار القول ،تقديره :زيدا أقول لك اضربه ،أو أقول لك لا تضربه ،وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج،والذي حمله على ذلك أن الجملة خبرا للمبتدأ ،وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب ،وذلك فاسد ؛لأنا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفردا

---

[1] التصريح ١٩٦/١.

[2] شرح جمل الزجاجي ٣٤٦/١

،وإن لم يحتمل الصدق والكذب ،فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخبارا للمبتدأ كما وقع المفرد ،ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول ،فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك ".[١]

وتابعه في زعمه أبو حيان؛ إذ قال:" فإن كانت الجملة طلبية جاز وقوعها خبرا خلافا البن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين ،نحو :زيدا اضربه ،وزيدا لا تضربه ،وليست على إضمار القول خلافا لابن السراج." [٢] وتابعه أيضا في نقله السيوطي؛ إذ قال:" و قال ابن السراج :إذا وقعت خبرا فالقول قبلها مُقدّرٌ ،فنحو :زيدٌ اضربه على تقدير :أقول لك: اضربه ،وذلك المقدر هو الخبر ،والمذكورُ معمولُه" [٣].

وقد وهموا في ذلك ،فقد ورد في الأصول ما يخالف ما نسب إليه ، وأن مجيء الخبر جملة إنشائية وارد عن العرب ،وهو جائز دون حاجة إلى تقدير القول ،قال :"وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ،ولا يكون استفهاما ولا أمرا ولا نهيا وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت ،ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت :زيد كم مرة رأيته ،فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلا في جملة ما استفهم عنه ؛لأن الهاء هي زيد ،وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب."

---

[١] الأصول ٦٧/١،وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٦/١.

[٢] الارتشاف٣/ ١١١٥

[٣] ينظر: همع الهوامع٣١٥/١.

(١)

من هذا النص يتبين أن ابن السراج يرى أن جملة الخبر لا بد أن تكون مما يجوز فيه التصديق والتكذيب.

وهذا قد يكون إثباتا لرأيه ، إلا أنه نقل عن العرب استعمال الجملة الإنشائية خبرا دون الحاجة إلى تقدير قول قبلها ،وهذا من باب الاتساع في اللغة ولم يشر ابن السراج إلى عدم جوازه مما يدل على صحة مثل هذا التركيب .

وما نقله النحاة عن ابن السراج في هذا الموضع ذكره ابن السراج في حديثه عن صلة الذي.[٢]

والقول في هذا أن النحويين قد أجمعوا على أن خبر المبتدأ يكون مفردا وإن لم يحتمل الصدق والكذب ، وأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء لا خبر المبتدأ كذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخبارا للمبتدأ كما وقع المفرد ،ولا نحتاج إلى إضمار القول ،كما أن الخبر محط الفائدة ولا عبرة بمقدار الصدق والكذب فيه وأن الخبر والطلب مستغنيان عن التعريف الحدي[٣].

---

[١] الأصول ٧٢/١.

[٢] الأصول ٢٦٧/٢.

[٣] ينظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٦/١،والتذييل والتكميل ٢٧/٤.

المسألة الخامسة : (ليس بين الحرفية والفعلية)

نسب بعض النحويين لابن السراج القول بحرفية "ليس" التي هي من أخوات "كان"، قال أبو حيان:" وذهب ابن السراج وابن شقير والفارسي في أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف." [١]، وقال المرادى:"وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وجماعة من أصحابه وابن شقير إلى أنها حرف ، ولهذا ذكرتها في هذا الموضع"[٢].

وقال ابن هشام:" وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما)،وهي فعل لا يتصرف وزنه (فِعِل) بالكسر ،ثم التزم تخفيفه ،ولم نقدره (فَعَل) بالفتح ؛لأنه لا يخفف ولا (فَعُل) بالضم ؛لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في (هَيُؤَ)،وسمع (لُسْتُ) بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ." [٣]، وقال السيوطي:" وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى) و(ليس) مستندا إلى عدم تصرفهما ، ووافقه في الأولى ثعلب، وفي الثانية الفارسي وابن شقير،ورُدَّ بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام الفعل."[٤]

وحديث ابن السراج عنها ينفي هذه النسبة؛ فقد نص صراحة بفعلية "ليس" في أكثر من موضع في كتابه الأصول ،يقول في أقسام العوامل التي ترفع الفاعل :"والثاني :وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو :ليس وعسى

---

[١] الارتشاف ٣/١١٤٦.

[٢] الجنى الداني ص٤٩٤.

[٣] المغني ١/٣٢٣.

[٤] الهمع ١/٤٠

وفعل التعجب ونعم وبئس."[١]

وقال في باب كان وأخواتها :"فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك:لستُ كما تقول :ضربتُ ،ولستُما كضربتُما ،ولسنَا كضربنَا ،ولسن كضربن ،ولستن كضربتن ،وليسوا كضربوا،وليست أمة الله ذاهبة ،كقولك :ضربت أمة الله زيدا."[٢]

وقال في باب الأفعال التي لا تتصرف :"لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو :نعم وبئس وفعل التعجب وليس تجري علي ذلك المجرى لأنها غير متصرفة."[٣]

وقال في باب ما جاز أن يكون خبرا :"فإذا قلت :ليس زيد أخاك وأخبرت عن الفاعل والمفعول ،فإنه لا يجوز إلا بـ"الذي"،ولا يجوز بالألف واللام ؛لأن ليس لا تتصرف ولا يبنى منها فاعل ،ألا ترى أنك لا تقول "يفعل"منها ولا شيئا من أمثلة المبالغة ،وهي فعل ،وأصلها "لَيِس"مثل :صَيِد البعيرُ ،وألزمت الإسكان إذ كانت غير متصرفة ."[٤]

وقال في باب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وذلك كان ويكون وما تصرف منه وليس وما دام وما زال وأصبح وأمسى."[٥]

---

[١] الأصول ٧٦/١

[٢] الأصول ٨٢/١.

[٣] الأصول ٢٢٨/٢.

[٤] الأصول ٢٩٠/٢،بتصرف يسير.

[٥] الأصول ٢٨٨/٢.

وقال في موضع أخر:"وقال أصحابنا إن ليس أصلها "لَيِس"نحو صَيِد البعير ، ولم يقلبوا الياء ألفا ؛لأنهم لم يريدوا أن يصرفوها فيستعملوا منها"يَفْعَلُ"ولا فَاعِل ولا شيئا من أمثلة الفعل ،فأسكنوا الياء وتركوها على حالها بمنزلة ليت."[١]

فهذه النصوص تدل دلالة واضحة على رأيه بفعلية ليس، وتنفي صحة ما نسب إليه من القول بحرفيتها، كما تبين أن مذهبه موافق لمذهب جمهور البصريين أنها فعل ؛ وذلك لاتصالها بالضمائر نقول: لستُ ولستُما ولستنَّ .

و الذي ساعدهم على الاعتقاد بهذه النسبة أن بعضهم[٢] لا يرى أن من العلامات التي تميز الفعل عن الاسم والحرف تاء الضمير وتاء التأنيث وتاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد ، بل يرى أن هذه العلامات ليست مقصورة على الأفعال لاسيما تاء التأنيث الساكنة وتاء الضمير أما نون التوكيد فقد دخلت على الاسم في الشعر فهي ليست خاصة بالأفعال ،قال الشاعر[٣]:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

وللنحويين[٤] في فعلية ليس آراء ، فذهب جمهور النحويين إلى أن ليس فعل لا حرف ،وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله :"وقد يكون لكان موضع أخر

---

[١] الأصول ٣/٣٤٥.

[٢] ينظر:التصريح١/٣٩ وحاشية ياسين على التصريح ١/٤١.

[٣] من الرجز لرؤبة ،ينظر: ملحق ديوانه ص١٧٣،وأوضح المسالك ١/٢٥،والجنى الداني ص١٤١.

[٤] ينظر:الكتاب١/٤٦ ،والمقتضب ٤/٨٧،وشرح المفصل ٧/١١١،وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨،وشرح التسهيل ١/٣٢٣،والمساعد١/٢٤٨.

يقتصر على الفاعل فيه ،نقول :قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله ،وقد كان الأمر أي وقع الأمر وقد دام فلان أي ثبت كما نقول :رأيت زيدا تريد رؤية العين وكما "أناوجدته" تريد: وجدان الضالة ،وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان ومرة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا ،فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ؛لأنها وضعت موضعا واحدا ومن لم تصرف تصرف الفعل الآخر ." [١]

وقد استدلوا على صحة قولهم بما يأتي:

١-اتصال الضمائر بها، فتقول :لَسْتُ ولَسْتُما ولَسْتُم ولَسْتُن ولَسْنَا ولَيْسَا ولَيْسُوا ولَسْنَّ.

٢-لحاق علامة التأنيث بها كما تلحق بالفعل حيث تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو ليس زيد قائما،وليست هند قائمة،بعكس الحرف فإن علامة التأنيث تلحقه مع المؤنث والمذكر،نحو :قام زيدٌ ثَمَّة عمرو ثمت هندُ.

٣-أن آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية.

٤-جواز تقديم خبرها على اسمها وتقديمه عليها.

وذهب أبو علي الفارسي في أحد قوليه[٢] إلى أن ليس حرف، وليس فعلا .

وذهب المالقي[٣] إلى أن ليس ليست محضة في الفعلية ،ولا محضة في الحرفية ،فإذا وجدت لشيء من خواص الأفعال كأن اتصلت بتاء التأنيث

---

[١] الكتاب ٤٦/١.

[٢] المسائل الحلبيات ص٢١٠،وإيضاح الشعر ص١٢،والمسائل المنثورة ص٢٠٧.

[٣] رصف المباني ص٣٦٨.

والضمير المرفوع أو المنصوب تكون فعلا،وإذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال فتكون حرفا إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير ك"من وإلى ولا وما"وشبهها وذلك نحو إذا دخلت على الجملة الفعلية فهي حرف لا غير مثل"ما"النافية.

والصحيح مذهب الجمهور أنها فعل ؛ لما سبق من أدلة.

المسألة السادسة:(عسى بين الحرفية والفعلية)

نسب كثير من النحويين إلى ابن السراج القول بحرفية "عسى" موافقا بذلك الكوفيين.

قال المرادي:" ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف ونقله بعضهم عن ابن السراج." [١]

وقال ابن هشام : " عسى فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج ." [٢]

وقال السيوطي :"وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى وليس) مستندا إلى عدم تصرفهما." [٣]

وقد وهموا في ذلك ، فقد صرح ابن السراج بفعلية "عسى "،قال: " والثاني :وهو الفعل الذي هو غير متصرف ،نحو: ليس وعسى وفعل التعجب

---

[١] الجنى الداني ص٤٦١،وينظر :المساعد ٣٢٢/١.

[٢] مغني اللبيب ١٧٢/١وأوضح المسالك ٣٣٢/١.

[٣] همع الهوامع ٤٠/١.

ونعم وبئس." [١]

وقال في موضع أخر في باب ذكر الفعل الذي لا يتصرف وهو فعل التعجب و نعم وبئس وعسى :"واعلم أن "عسى" لا تتصرف ،لا يقال منها يفعل ولا فاعل ،إنما تجيء على مثال (رمى) في الماضي فقط." [٢]

ويبدو أن الذي دفعهم إلى ذلك هو أن ابن السراج ذكرها في باب ما جاء على ثلاثة أحرف مقترنة مع "لعل"، قال[٣]:"لعل وعسى :طمع وإشفاق"

والصحيح أن هذه النسبة كنسبة القول إليه بحرفية ليس ،فكلا القولين من النسبة الخاطئة ،والصحيح أنه متابع في رأيه لجمهور البصريين.

والقول بحرفيتها قول شاذ لا يعول عليه ، والصحيح أنها فعل ،والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير و ألفه و واوه ،نحو :عسيتُ وعسيَا وعَسَوْا، قال الله تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ) [٤] فلما دخلت عليه هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو :قمت و قاما و قاموا و قمتم ،دل على أنه فعل و كذلك أيضا تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل ،تقول: عست المرأة كما تقول :قامت وقعدت، فدل على أنه فعل، فإن قيل فلم لا يتصرف؟ قيل: لأنه أشبه الحرف ؛ لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعل، و لعل حرف لا يتصرف فكذلك ما أشبهه.

---

[١] الأصول ١/٧٦.

[٢] الموجز ص٦٠.

[٣] الأصول ٣/١٧٨.

[٤] محمد:٢٢.

وجمودها ودلالتها على معنى يدل عليه الحرف لا يخرجانها عن الفعلية وكم من الأفعال يدل عليه حرف ،وهو جامد ،ولم يخرجه ذلك عن فعليته.[١]

وقد ذكر ابن هشام٢ أنها قد تأتي حرفا ناسخا من أخوات "إنَّ"في لغَيَّة إذا اتصلت بها ضمائر النصب نحو :عساه ،عساك ، عساني ، قال الشاعر:

وَلِـــي نَفْـسٌ أَقُـولُ لَهَـا إِذَا مَـا تُنَـــازِعُنِي لَعَلِّـــي أَوْ عَسَـــانِي[٣]

وقد نسب الرضي القول بحرفيتها إلى الزجاج بدعوي أنه رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به ، وهو قول مدفوع.[٤]

وقد اختلف النحويون في معنى "عسى" ، فيرى فريق أن معناه يتضمن رجاء قرب أو دنو حصول الخبر ،وفريق آخر يرى أنه لرجاء وقوع الخبر واحتمال دنوه أو توقعه أمرا وآخرون كسيبويه يرون أنها تأتي للطمع والإشفاق ،فالطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه .[٥]

وقد اختلفوا أيضا في فعليتها ، فيرى بعض الكو أن "عسى" حرف نظرا لجمودها وعدم تصرفها ولكونها تأتي بمعنى "لعل" ،إذ يجوزون القول عساك أن تقوم "كـ" لعلك أن تقوم"، ولا يرى البصريون هذا الرأي بدليل أن عسى

---

[١] هداية السالك ٢١٦/١.

[٢] أوضح المسالك ٣٢٩/١.

[٣] البيت من الوافر لعمران بن حطان الخارجي ،ينظر:الكتاب ٣٧٥/٢،والمقتضب ٧٢/٣،وأوضح المسالك ٣٣٠/١.

[٤] شرح الرضي على الكافية ٢١٤/٤،ولم أقف على ما يؤيد ذلك في معاني الزجاج.

[٥] شرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٢،والتصريح٣٤/١ ،والواضح للزبيدي ص١٢٥.

تتقبل علامات الفعل كاتصال ضمائر الرفع بها[١] .

المسألة السابعة : (دخول "ما " على (إنّ وأخواتها)

اشترط النحويون لعمل الأحرف المشبهة بالفعل أن لا تقترن بها "ما" الحرفية الكافة فإن اقترنت بها زال اختصاصها بالجمل الاسمية وصارت حرف ابتداء تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ووجب إبطال العمل لزوال الاختصاص[٢] ،وقد يبقى العمل وتجعل "ما" ملغاة ،وهي إذا كانت كافة لم يجز إلغاؤها لأن إلغاءها يخل بالمعنى[٣] وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الإعمال إلا في "ليتما" وحدها ،وأن الإلغاء فيه حسن ،واستشهد بإنشاد رؤبة للبيت رفعا :

ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفُهُ فَقَدِ [٤]

ويروى البيت بالنصب أيضا ،أما الباقيات فنقل عن الزجاج وابن السراج أنهما ذهبا إلى جوازه فيها قياسا[٥] غير أن المأخوذ من الأصول إنما هو في "إن" وحدها مع جواز الإلغاء ،يقول :وتدخل "ما" زائدة على "إن" على ضربين ،فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابا ،تقول: إنما زيدا منطلق

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٢٨٦/٢ ،وينظر :التذييل والتكميل ٣٢٧/٤ ،والجنى الداني ص٤٦١.

[٢] ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢٩/٢ ،وأوضح المسالك ٢٤٩/١.

[٣] الأزهية في علم الحروف ص٨٩.

[٤] من البسيط للنابغة ،ينظر ديوانه ص١٤ والكتاب ١٣٧/٢ ،والأزهية ص٨٨ ،وشرح المفصل ٥٤/٨، وارتشاف الضرب ٨٩٥ والخزانة ٢٩٧/٤.

[٥] شرح الأشموني ٤٩٥/١.

،وتدخل "ما" كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل ،فتقول إنما زيد منطلق ،فإنما هنا بمنزلة فعل ملغي مثل أشهد لزيد خير منك [١]."

فهو لم يجز الإعمال حتى في "ليت" ،وممن نسب ذلك لابن السراج ابن الوراق ،وأنه يجيز إعمال "إنما ولكنما "وظن ذلك سهوا منه عن مذهب البصريين ،قال :"واعلم أن سيبويه[٢] لم يجز في "إنَّ" و "لكنَّ" العمل إذا دخلتهما "ما" ،وأجاز ذلك أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول ،وأظن ذلك سهوا منه على مذهب أصحابنا."[٣]

وبين ابن الوراق العلة في ذلك بقوله:" و الوجه في إبطالها ومخالفتها أخواتها ، أن" إن ولكن" لهما معان في أنفسهما أكثر من الإيجاب الذي يستحقه المبتدأ ،وإنما يدخلان لتوكيد الإيجاب ،وكان حقهما ألا يعملا شيئا ،ولكن شُبِّها بالفعل من جهة لفظهما دون معناهما، فصار عملهما ضعيفا ،فإذا أدخلت عليهما ما حالت بينهما وبين ما يعملان فيه فضعفا عن العمل ،وأما أخواتهما ففيها معاني الأفعال نحو التشبيه والترجي والتمني ،وتزيل أيضا معنى الابتداء فقويت فجاز أن تعمل مع وجود الحائل بينهما وبين ما تعمل فيه[٤].

ولم يكن ابن الوراق دقيقا فيما نسبه إلى ابن السراج ؛لأنه أجاز إعمال

---

[١] الأصول ١/٢٨١.

[٢] الكتاب ١/٢٨٣.

[٣] علل النحو ص٢١٨.

[٤] علل النحو ص٨٦و٨٧.

إنما فقط ،ولم يتحدث عن إعمال "لكنما" ،قال: "وتدخل (ما)زائدة على(إنَّ)على ضربين ،فمرة تكون ملغاة ،دخولها كخروجها ،لا تغير إعرابا نقول :إنما زيدا منطلق ،وتدخل على (إنَّ)كافة للعمل ،فتبني معها بناء فيبطل شبهها بالفعل ،فتقول :إنما زيد منطلق ،فـ "إنما "ها هنا بمنزلة فعل ملغي مثل: أشهد لزيد خير منك."[١]

وقال أيضا:"وتدخل"ما"زائدة على "إنَّ"على ضربين:فمرة تكون ملغاة ومرة تكون كافة للعمل ،يجوز فيما بعدها الرفع والنصب ،تقول:إنما زيد منطلق،وإنما زيدا منطلق."[٢]

كما نسب إليه ابن عصفور أنه يجيز إعمال ليتما ولعلما وكأنما قال : "ومنهم من ذهب إلى أن "ليت ولعل وكأن يجوز فيها الإلغاء والإعمال ،نحو: ليتما زيدًا قائم، ولعلما زيدًا قائم ،وكأنما زيدًا قائم ،برفع "زيد" ونصبه في جميع ذلك ،ولا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء ،وهو مذهب أبي بكر وأبي إسحاق." [٣]

ثم بيّن العلة في ذلك بقوله:" وأما أبو بكر بن السراج وأبو إسحاق ومن أخذ بمذهبهما ، فقاسوا على(ليت)أشبه أخواتها بها ،وهما(لعل وكأنَّ)،وذلك أنهما غيرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني ،كما أحدثت (ليت)في الكلام معنى التمني."

---

[١] الأصول ١/٢٣٢.

[٢] الموجز ص٦٩.

[٣] شرح جمل الزجاجي ١/٤٣٢،٤٣٣.

وليس ذلك صحيحا ، وإنما نقل ابن السراج رأي سيبويه في ليتما ولعلما وكأنما دون تعليق.

المسألة الثامنة : (الظرف والجار والمجرور قسم برأسه)

نسب بعض النحويين إلى ابن السراج القول بأن الظرف والجار والمجرور قسم مستقل برأسه ،ليس من قبيل المفرد ولا الجملة.

قال أبو علي الفارسي :"وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسما برأسه ،وذلك مذهب حسن." [١]

وقال ابن عصفور:" ومنهم من جعله قسما برأسه ليس من حيز الجمل ولا من حيز المفردات ،وهو مذهب أبي بكر بن السراج ،واستدل على ذلك بأنك تقول :"إن في الدار زيدا" ،ولو كان بمنزلة "مستقر "أو "استقر" لم يجز تقديمه على اسم "إن" كما لا يجوز تقديمها عليه، والصحيح أنه من قبيل المفردات لأنه لا يحتمل الصدق والكذب"[٢]

ونقل أبو حيان هذا التقسيم عن ابن السراج ،قال:" الخبر مفرد وجملة هذا تقسيم الجمهور ،وذهب ابن السراج إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه ،وليسا من قبيل المفرد ولا الجملة." [٣]

وقال أيضا:" وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن الإخبار بالظرف أو المجرور قسم برأسه ،ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ،ذكر ذلك عنه

---

[١] المسائل العسكرية ص١٠٥.

[٢] شرح الجمل ٣٢٧/١.

[٣] الارتشاف ص١١١٠.

أبو علي الفارسي في الشيرازيات والعسكريات ،وزعم أنه مذهب حسن فإذا قلت: زيدٌ في الدار أو زيد أمامك ،فهو تركيب برأسه ،وليس من تركيب الاسم مع الاسم ولا من تركيب الاسم مع الفعل، واستدل على ذلك بأن العرب عاملتهما معاملة غير المفرد وغير الجملة ،بدليل قولهم: إنَّ في الدارِ زيدا ولو قلت :إن استقرَّ في الدار زيدا أو إنَّ مستقرّ أو استقرّ لم يجز تقديمه على اسم (إنّ)كما لا يجوز تقديمهما ،وقد جاز ذلك ،فدل على أنهما ليسا بمنزلتهما."[١]

ونسبه إليه أيضا ابن عقيل ،قال:" وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ،نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات." [٢]

وضعفه بقوله :"والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف ،وذلك المحذوف واجب الحذف ،وقد صُرح به شذوذا كقوله: [٣]

لَكَ العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهَوْنِ كَائِنُ

وتابعهم السيوطي مؤكدا ذلك بقوله :"إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد ،وإن قدرت الفعل كان من قبيل الجملة ،فلا يخرج الخبر عن

---

[١] التذييل والتكميل ٤/٥.

[٢] شرح ابن عقيل ١/٢١١.

[٣] من الطويل لم ينسب لقائل معين، البحبوحة وسط الشيء وأفضل موضع فيه ، ومعناه: أن شرف كبير القوم شرف لجميعهم، وهوانه هوان لهم، ينظر :شرح ابن عقيل ١/٢١١،ومغني اللبيب ٢/٥١٤، والنحو الوافي١/٤٧٦.

القسمين ،وقيل :هو قسم برأسه مطلقا ،وعليه ابن السراج." [١]

وعند الرجوع إلى أصول ابن السراج لم أجد لهذا القول أثرا ،بل وجدت ما يخالف هذا ،وأنه يوافق في رأيه من عَدَّ الظرف والجار والمجرور من قبيل المفرد، فقد ورد في باب أقسام الخبر قوله[٢]:"وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين ،فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك :زيدٌ أخوك ،وزيد قائمٌ ،وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له ،وذلك الظرف على ضربين :إما أن يكون من ظروف المكان وإما أن يكون من ظروف الزمان ،أما الظروف من المكان فنحو قولك :زيد خلفك ،وعمرو في الدار ،والمحذوف :معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت :زيد مُسْتَقِرٌّ خلفَك، وعَمْرو مستقرٌّ في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال.

وأما الظرف من الزمان فنحو قولك :القتال يوم الجمعة ،والشخوص[٣] يوم الخميس ،كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة ،أو واقع في يوم الجمعة والشخوص واقع في يوم الخميس، فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف."

وهذا يدل على أن ابن السراج يرى أن الظرف أو الجار والمجرور إذا كانا في موضع الخبر ،فالخبر محذوف وتقديره :واقع أو مستقر.

---

[١] الهمع ٣٢١/١.

[٢] الأصول ٦٢/١.

[٣] أي :السير من بلد إلى بلد، اللسان(شخص)٢٢١٢/٢٦.

وهو بهذا يخالف ما نسب إليه من أنهما قسم مستقل برأسه .

ويمكن أن يكون ابن السراج قد قال بهذا التقسيم ،ولكن في كتاب أخر من كتبه غير الأصول ودليل ذلك أن أبا علي الفارسي عند ما نسب إليه قال :"و قد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسما برأسه."

وفي جعل الظروف والجار والمجرورات من حيز المفردات خلاف، فمن النحويين من ذهب إلى أنها من حيز الجمل ،واستدل على ذلك بوصل الموصولات بهما ،نحو جاءني الذي عندك ،والذي في الدار ، والموصولات لا توصل إلا بالجمل ،ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيز الجمل وأن يكونا من حيز المفردات ،وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي نابا منابه، فإذا قلت :"زيد في الدار" إن قدرت أصل المسألة :"زيد مستقر في الدار "كان من حيز المفردات لنيابته مناب المفرد ،وإن قدرت أصل المسألة :"زيد استقر في الدار" كان من حيز الجملة لنيابته مناب الجملة.

المسألة التاسعة : (وجوب كون متعلق "رُبَّ" ماضياً)

نسب الرضي إلى ابن السراج لزوم كون الفعل مع "رُبَّ" ماضيا ، قال :"والتزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح :كون الفعل ماضيا ؛لأن وضع "رُبَّ" للتقليل في الماضي ،والعذر عندهما في نحو قوله تعالى:" رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ "[1]،أن مثل هذا المستقبل أي الأمور الأخروية :غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي ،نحو :" وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى

[1] الحجر:٢.

الْجَنَّةِ زُمَرًا "[١]و" وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ. "[٢]"[٣]

بينما ذكر ابن السراج بابا لـ"رُبَّ" قال فيه :"تقول :رُبَّ رجلٍ قائم وضارب ،ورُبَّ رجلٍ يقومُ ويضربُ. [٤]

ولعل الذي جعل الرضي ينسب هذا إلى ابن السراج قول ابن السراج في الأصول:" ولما كانت "رُبَّ" تأتي لما مضى فكذلك "ربما" لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا ،فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان ،قالوا في قوله" رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ "إنه لصدق الوعد ،كأنه قد كان كما قال " وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ "[٥]،ولم يكن فكأنه قد كان لصدق الوعد ،ولا يجوز "رُبَّ رجلٍ سيقوم وليقومن غدا "إلا أن تريد : رُبَّ رجلٍ يوصف بهذا ،تقول: رُبَّ رجلٍ مسيء اليوم ومحسن غدا أي يوصف بهذا." [٦]

والحقيقة أن قوله هذا إنما يدل دلالة واضحة على أنه أجاز أن يكون الفعل الذي تتعلق به "رُبَّ" حالا ومنع أن يكون مستقبلا ،لا كما نسبه إليه الرضي.

وفي تقديري أن الأكثر في الفعل الذي تتعلق به "رُبَّ" أن يكون ماضيا ؛ لأن معناها التكثير والتقليل ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شيء قد عرف

---

[١] الزمر: ٧١.

[٢] الأعراف :٤٤.

[٣] شرح الكافية ٢٩٥/١.

[٤] الأصول ٤٢١/١، وينظر: الموجز ص٩٣.

[٥] سبأ: ٥١.

[٦] الأصول ٤٢٠/١.

ومع ذلك يجوز أن يكون حالا ومستقبلا ،وذلك لوروده نثرا وشعرا ،فمن وقوعه حالا قول بعض السلف:" لا تَكَرهُوا الملّمات الواقعة ، فَلُرّب أُمرٍ تكرهه فيه نجاتك ، ولَرّب أُمرٍ تحبّه فيه عطَبُك" [١]، ومن الشعر قول الشاعر[٢]:

أَلاَ رُبَّ مَـنْ تَغْتَشُّـهُ لَـكَ نَاصِـحٌ وَمُـؤْتَمنٌ بِالغَيْـبِ غَيـرُ أَمَـينِ

ومن وقوعه مستقبلا قول الشاعر[٣]:

فـإنْ أهلِـك فـرُبَّ فتـىً سـيبكي علـيَّ، مُهـذَّبٍ رَخْـصِ البَنَـانِ

المسألة العاشرة : (القول في مدخول حتى الجارة)

مذهب البصريين أنها بنفسها حرف جر[٤] ، وقال الفراء: تخفض لنيابتها لنيابتها عن "إلى" كواو القسم وواو رب للنيابة عن الباء ورب[٥] ،والخلاف فيما بعد حتى الجارة ،هل يدخل فيما قبلها أو لا؟[٦]

---

[١] ينظر:تفسير القرطبي ٤١٨/٣.

[٢] من الطويل لعبد الله بن همام، ينظر:الكتاب ١٠٩/٢،وحماسة البحتري ص١٧٥، والجنى الداني ص٤٥٢.

[٣] من الوافر لجحدر بن مالك ،ينظر:آمالي القالي ٢٨٢/١،والجنى الداني ص٤٥٧،ورصف المباني ص١٩٤

[٤] صرح سيبويه أن ما بعدها داخل فيما قبلها ،ولابد؛ لكن مثل بما هو بعض مما قبله ، قال:" واتفقوا على أنها إذا عطفت دخل ما بعدها فيما قبلها وأنها لا يعطف بها إلا حيث يجر ولا يلزم العكس،ينظر:الكتاب١٧،١٦/٣.

[٥] الجنى الداني ص٥٤٢،وينظر:معاني الفراء ١٣٧/١،والارتشاف ١٧٥٢/٤

[٦] الارتشاف٤٦٦/٢

ونقل أبو حيان أن مذهب المبرد[١] وأبي بكر ابن السراج وأبي علي الفارسي[٢] أنه داخل على كل حال.[٣]

والصواب أن ابن السراج لم يقل ذلك ، وأن المجرور بحتى عنده هو ما انتهى الأمر عنده ،قال:" المجرور بحتى هو ما انتهى الأمر عنده ولا يجوز فيه إلا الجر ؛لأن معنى العطف قد زال ،وذلك قولك :إن فلانا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر فانتهت حتى بصوم الأيام إلى يوم الفطر ولا يجوز أن تنصب "يوم الفطر" ؛لأنه لم يصمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها نحو قولك :قام القوم حتى الليل فالتأويل :قام القوم اليوم حتى الليل.[٤]

ونقل أبو حيان أيضا عن الفراء والرماني أنها تدخل مالم يكن غير جزء ، نحو قولهم :إنه لينام حتى الصباح[٥]،والذي قاله الرماني :"حتى من الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى فإذا عملت كانت جارة، وكان معناها الغاية كقولك :قام القوم حتى زيد، وسرت حتى المغرب ،قال الله تعالى: " سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ "[٦]

تقدر مرة تقدير مع ومرة تقدير إلى، وعلى هذا تقول : أكلت السمكة

---

[١] المقتضب ٣٨/٢.

[٢] المقتصد ٨٤٠/٢.

[٣] الارتشاف ١٧٥٤/٤.

[٤] الأصول ٤٢٦/١ ،وينظر :الموجز ص٩٤.

[٥] التذييل والتكميل ٢٤٦/١١ ،والارتشاف ١٧٥٤/٤.

[٦] القدر:٥.

حتى رأسها ،أن جعلتها بمعنى مع كان الرأس مأكولا ،وإن جعلتها بمعنى إلى كان الرأس غير مأكول ،ولكن الأكل انتهى عنده".[١]

وهذا الذي ذكره الرماني هو مذهب الأكثرين[٢]، في تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر أجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح ،وقوله تعالى:" سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ"، فهي لا تجر إلا آخرا أو ملاقيا له أو متصلا به ،كما يكون جزء منه أيضا ،نحو :أكلت السمكة حتى رأسها بالجر.

ونقل الرضي أن السيرافي مع جماعة أوجب كون ما بعدها أيضا جزء ما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا :نمت البارحة حتى الصباح جرا ،كما لم يجيزوا نصبا[٣]

وهو مردود بقوله تعالى:" سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ".

ولم أقف على قول السيرافي هذا –فيما اطلعت عليه من مؤلفاته –غير أني وجدت في شرحه لأحد أبيات الكتاب ، وهو قول الشاعر:

---

[١] معاني الحروف ص١١٩.

[٢] ينظر:شرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٥.

[٣] ينظر:شرح الرضي على الكافية٢/٣٢٥.

أَلْقَى الصَّحِيفةَ كَيْ يُخَفَّفَ رَحْلَهُ والـــزَادَ حَتَّـــى نَعْلَـــهُ أَلْقَاهَـــا[١]

أنـه قـال:" الشـاهد فيـه علـى جر نعلـه علـى الغايـة ، كأنـه قـال :ألقـى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع وغيره حتى انتهى الإلقاء إلى نعله ويجوز نصب نعله على أن حتى بمنزلة الواو ،كأنه قال :ألقى الصحيفة حتى نعله ،يريد :ونعله ،كما تقول :أكلت السمكة ورأسها"[٢].

ولا أجد في قوله هذا ما يمكن أن يحمل عليه صحة ما نسب إليه ومذهبه بعد –فيما أرى–مذهب الأكثرين.

المسألة الحادية عشرة : (منع إعمال المصدر المعرف بأل)

ذكر أبو حيان والمرادي أن ابن السراج منع إعمال المصدر المعرف بـ"أل" موافقا بذلك الكوفيين.

قال أبو حيان :"لا يجوز إعماله وهو مذهب الكوفيين والبغداديين ، ووافقهم جماعة من البصريين كابن السراج." [٣]

وقال المرادي:" وفيه خلاف أجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج." [٤]

وبعد الرجوع إلى كتابه الأصول وجدته يقول بخلاف ذلك ،قال :"وتدخل

---

[١] من الكامل للمتلمس في ملحق ديوانه ص٣٢٧،ونسب لابن مروان النحوي ، ينظر:الكتاب ٩٧/١،وأسرار العربية ص٢٦٩،والجنى الداني ص٥٤٧،وشرح المفصل ١٩/٨.

[٢] شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢٧٢/١،٢٧١.

[٣] ارتشاف الضرب ص٢٢٦١

[٤] توضيح المقاصد ٨٤٠/٣.

الألف واللام على هذا –أي المصدر– فتقول :عجبت من الضرب زيدا بكر ،لا يجوز أن تخفض "زيدا" من أجل الألف واللام ؛لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين."[١]

وقد ذكر ابن السراج بعد هذا النص رأي الكوفيين وحسنه قال٢:"وقال قوم :إذا أردت الضرب زيدا ،إنما نصبته بإضمار فعل ؛لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن"، ولربما كان هذا دافعا لأبي حيان والمرادي في نسبتهما له هذا الرأي.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المصدر المضاف، ولا خلاف أيضًا في جواز إضافته إلى الفاعل، كما في قوله تعالى :"وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ"[٣] أو إلى المفعول كما في قوله تعالى: "بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ"[٤].

أمّا المصدر المنوّن فمذهب الكوفيين أنّه لا يعمل، والمرفوع والمنصوب بعده على إضمار فعل يفسّره المصدر[٥]، وتنوينه عندهم كتنوين "زيدٍ" و"عمروٍ"[٦] فالبصريون على أنّ التنوين فيه كالنون الخفيفة المؤكّدة في الأفعال، فأشبهتها فكان العمل أقيس، والكوفيون على أنّه التنوين الخاص

---

[١] الأصول ١/١٣٧.

[٢] الأصول١/١٣٧.

[٣] الروم: ٤–٥.

[٤] ص: ٢٤.

[٥] التصريح ٢/٥،و المساعد ٢/٢٣٤.

[٦] ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٠.

بالأسماء، فتشبّثت بما يخصّها، فبعد الشبه وانتفى العمل.

وأما المصدر المعرف بأل ففيه أربعة مذاهب على النحو الآتي[١]:

الأول: أنه لا يجوز إعماله ،ونُسب للكوفيين ،وما ظهر بعده من معمول فهو لعامل يفسره المصدر كما في المنون حتى إنهم أجازوا خفض الاسم بعده على تقدير مصدر محذوف وقالوا: قالت العرب :يعجبني الإكرام عندك سعد بنيه أي أكرم سعد بنيه. [٢]

الثاني: أنه يجوز كالمصدر المنون[٣] ،فيرفع به الفاعل ،وينصب المفعول تقول : عجبت من الضرب زيد عمرا ، ولا قبح في ذلك ، وهو مذهب سيبويه[٤].

الثالث :أنه يجوز إعماله على قبح ،وهو مذهب الفارسي[٥].

الرابع: التفصيل بين أن يعاقب الضمير "أل" ،فيجوز إعماله أو لا يعاقب فلا يجوز ،وهو مذهب ابن الطراوة[٦] وأبي حيان٧،مثال المعاقبة: إنك والضرب والضرب خالدا المسيء أي وضربك ،ومثال غير المعاقبة :عجبت من الضرب زيد عمرا.

---

[١] ينظر:ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ ،وتوضيح المقاصد٨٤٠/٣،المساعد٢٣٥/٢.

[٢] التصريح٦/٢

[٣] ارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥.

[٤] الكتاب ١٩٢/١.

[٥] ينظر:الإيضاح العضدي ص١٦٠،والمقتصد ٥٦٣/١.

[٦] ينظر:المساعد ٢٣٥/٢.

[٧] الارتشاف ٢٢٦١/٣.

المسألة الثانية عشرة : (جواز تقديم مفعول المصدر عليه)

نسب السيوطي إلى ابن السراج القول بجواز تقديم مفعول المصدر عليه قال :"ومن كون هذا المصدر مقدرا بحرف مصدري والفعل لم يقدم معموله عليه ؛لأنه كالموصول ومعموله كالصلة ،والصلة لا تتقدم على الموصول ،ويؤول ما أوهمه على إضمار فعل كقوله[1]:

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إذْعَانُ

خلافا لابن السراج في قوله بجواز تقديم المفعول عليه فأجاز :يعجبني عمرا ضرب زيد." [2]

وقد وهم في ذلك ،فقد جاء عن ابن السراج قوله:" واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر ؛لأنه في صلته وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف لو قلت :دارك أعجب زيدا دخول عمرو فتنصب الدار بالدخول كان خطأ." [3]

فهذا نص صريح من ابن السراج في عدم جواز تقديم مفعول المصدر عليه.

ويمكن أن يكون دافع السيوطي لهذه النسبة قول أبي حيان :"ولما كان هذا المصدر ينحل لحرف مصدري والفعل لم يجز أن يتقدم شيء من معمولاته

---

[1] من الهزج للفند الزماني ،ينظر:أمالي القالي ٢٦٠/١،والتذييل والتكميل ١٣٨/٣، وخزانة الأدب ٤٣١/٣،شرح الأشموني ٣٣٨/٢.

[2] الهمع ٤٦/٣.

[3] الأصول ١٣٧/١.

عليه ،وحكى ابن السراج جواز تقديم مفعوله عليه نحو: يعجبني عمرا ضرب زيد ،والجمهور على منع ذلك." [١]

وليس في هذا النص ما يدل على أنه رأي ابن السراج.

والمصدر في الأصل غير مستحق للعمل، بل اشترط النحويون لعمله ما يأتي:

أن يكون مظهرًا، وأجاز الكوفيون عمل المصدر الضمير، مستدلين بقول الشاعر: [٢]

وَمَا الحَرْبُ إلاّ مَا عَلِمْتُم وَذُقْتمُ وَمَا هُو عَنها بالحَدِيثِ المُرَجَّم

أي: وما الحديث عنها، وتأوّله البصريون على أن "عنها" متعلّق بـ"أعني" مقدرًا[٣].

أن يكون مفردًا، وجوّزه قوم في الجمع المكسّر، واختاره ابن مالك، قال: "لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ، ومتضاعف بالجمعية"[٤].

---

[١] الارتشاف٥/٢٢٥٥.

[٢] من الطويل لزهير بن أبي سلمى ،المرجم:المظنون ،ينظر :ديوان زهير ص١٨، والتذييل والتكميل ٥٦/١١،همع الهوامع ٦٦/٥، خزانة الأدب ١١٩/٨.

[٣] همع الهوامع ٦٦/٥.

[٤] شرح التسهيل ١٠٧/٣.

ومن شواهده قول الشاعر[١]:

وَقَدْ وَعَدْتُك مَوْعِدًا لَوْ وَفَّتْ بِهِ مَواعِدُ عُرْقُوب أخاه بيَثْرِبِ

فمواعد جمع(مَوْعِد)،ومنه قول العرب: "تَرَكتُهُ بِمَلَاحِسِ البَقَرِ أولادَها"[٢]،فملاحس جمع (مَلْحَس)بمعنى(لحس).

أن يكون مكبّرًا، ولا يعمل المصغّر، لأنّ التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالًا يلزم معه نقص المعنى[٣].

أن يكون غير محدّد، فلو حُدِّد بالتاء لم يعمل[٤]، أما قول الشاعر[٥]:

يُحابي به الجَلْدُ الذي هو حَازِمٌ بضربةِ كفَّيهِ المَلَا نفسَ راكب فشاذ[٦]

ولإعماله شروط أخرى تتعلّق به مركبًا داخل الجملة منها :أن لا يتقدّم معموله عليه، لأنه غير متصرّف في نفسه فأحرى أن لا يتصرّف في

---

[١] البيت من الطويل ونسب لعلقمة ،ينظر ديوانه ص٨٢،ونسب أيضا للشماخ والأشجعي ينظر: ،الكتاب ٣٢٨/١، شرح التسهيل ١٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٥٨/١١.

[٢] أي :تركته بمكان قفر ،ينظر:الخصائص ٢٠٧/٢،ومجمع الأمثال ١٣٥/١،وشرح التسهيل ١٠٧/٣.

[٣] شرح التسهيل ١٠٧/٣، همع الهوامع ٦٥/٥.

[٤] شرح الأشموني ٥٤٥/١.

[٥] من الطويل غير منسوب في:التذييل والتكميل ٦٠/١١،و همع الهوامع ٦٥/٥، شرح الأشموني ٥٤٥/١،يحابي:يحيي،وبها،بالداوية المذكورة في البيت الذي قبله،والجلد:القوي،والملا:الصحراء،يريد :تراب الصحراء..

[٦] شرح الأشموني ٥٤٥/١.

معمولـه[١]، ولأنـه كالموصـول، ومعمولـه كالصـلة، والصـلة لا تتقـدّم علـى الموصول[٢].

أي أن لها أصل العمل دون وصفه، فالمعمول لا يتقدّم عليها.

ويمتنع عند الحيدرة اليمني تقديم المعمول بنوعيه، المقدَّر بـ"أن" والفعل، والـذي يكـون بـدلًا مـن اللفـظ بفعلـه نحـو "ضربًا زيـدًا" لأن المنـع عنـده لعدم تصرُّفه في نفسه ، أمّا القائلون بأنّ علّة المنع أنّه كالصلة، فإنّهم لا يمنعون تقدُّم معمول المصدر الذي يكون بدلًا من اللفظ بفعله، فجوَّز بعضهم تأخّر المصدر عن معموله إذا كان بدلًا من اللفظ بفعله، نحو "زيدًا ضربًا" أو كان المعمول ظرفًا أو شبهه، نحو "اللهم ارْزُقْنِي مِن عَدوِّكَ البَرَاءَةَ وإِلَيْكَ الفرارُ"، وقوله تعالى: "بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ"[٣].

وتقديم المعمول على المصدر العامل فيه مرتبط بالعامل، والعامل عند سيبويه[٤] والجمهور المصدر، لأنّه بدل من الفعل.

المسألة الثالثة عشرة : (الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر والتمييز)

ذكر ابن يعيش أن ابن السراج وافق سيبويه في منع الجمع بين فاعل "نعم وبئس" الظاهر والتمييز ،قال:" وقد اختلف الأئمة في هذه المسألة ،فمنع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال "نعم الرجل رجلا زيد ،وكذلك السيرافي وأبو بكر

---

[١] كشف المشكل ٤٤١/١.

[٢] الأصول ١٣٧/١، همع الهوامع ٩٦/٥.

[٣] سورة الصافات: ١٠٢، ينظر المقتضب: ١٥٧/٤، شرح الكافية ١٩٥/٢، البحر المحيط: أبو حيان، مطابع النصر ٣٦٩/٧، حاشية الصبان ٢٨٧/٢.

[٤] الكتاب ٣٧٣/١.

ابن السراج." [١]

وقد وهم في ذلك ،فبعد الرجوع إلى كتابه الأصول وجدت رأيه يخالف ما نقله ابن يعيش ،قال:" وإذا قلت :نعم الرجل رجلا زيد ،فقولك "رجلا" توكيد ؛لأنه مستغني عنه بذكر الرجل أولا ،وهو بمنزلة قولك :عندي من الدراهم عشرون درهما." [٢]

والذي منعه ابن السراج حقيقة هو أن يجتمع الفاعلان المضمر والظاهر في "نعم وبئس" في آن واحد ،وذلك بأن تدخل واو العطف بين الفاعل الظاهر والتمييز ،قال في ذلك:" ولا نقول: نعم الرجل وصاحبا أخوك ولا نعم صاحبا والرجل أخوك ،من أجل أن (نعم) إذا نصبت تضمنت مرفوعا مضمرا فيها." [٣]

وقد اختلف العلماء في ذلك :

فقال قومٌ ، ونسب لسيبويه [٤]: لا يجوز مطلقًا الجمع بينهما ؛ فلا تقول :

نعمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ .

وقال قومٌ ، ومنهم المبرِّد ، وابن السَّرَّاج[٥] : يجوز الجمع بينهما ،قال

---

[١] شرح المفصل ١٣٢/٧.

[٢] الأصول ١١٧/١.

[٣] الأصول١٤٢/١.

[٤] ينظر:شرح المفصل ١٣٢/٧،وأوضح المسالك ٢٧٨/٣،والمساعد١٣٠/٢.

[٥] ينظر:المقتضب ١٥٠/٢،والأصول ١٣٨/١.

المبرد[١]:"واعلم أنك إذا قلت :نعم الرجل رجلا زيدا ،فقولك "رجلا" توكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا ،وإنما هذه بمنزلة قولك :"عندي من الدراهم عشرون درهما ،إنما ذكرت الدرهم توكيدا ،ولو لم تذكره لم تحتج إليه."

واستدلّوا بقول الشاعر[٢] :

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

فالشاعر جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر (الفحلُ) والتمييز (فحلًا) .

وكما في قول الشاعر[٣] :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فقد جمع الشاعر بين فاعل نعم الظاهر (الزاد) والتمييز (زادًا) .

وذهبَ آخرون إلى التفصيل ، فقالوا : إنْ أفادَ التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : نعم الرجلُ رجلا فارسًا زيدٌ ، وإنْ لم يُفِدْ لا يجوز الجمع بينهما ؛ فلا تقول : نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ ؛ لأن التمييز لم يأتِ بمعنى جديد ،قال ابن عصفور[٤]:"ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل ومن شواهدهم :

---

[١] المقتضب ١٥٠/٢.

[٢] من البسيط لجرير ،ينظر:ديوانه:ص١٩٢،والتذييل والتكميل ١١٥/١٠،والتصريح ٧٩/٢، وشرح الأشمونى٣٨٦/٢.

[٣] من الوافر نسب لجرير،ينظر:الخصائص ٨٣/١،وشرح المفصل ١٣٢/٧،وشرح الأشموني ٢٦٧/١.

[٤] المقرب ٦٨/١،والمساعد ١٣٠/٢.

تَخَيْـــرهُ فَلَـــمْ يَعْـــدِلْ سِـــوَاهُ فَـــنِعَمَ الحَـــيُّ مِـــنْ حـــيٍّ تِهَـــام[١]

فقد وصف حيا بتهام ،فأفاد ما لم يفده الفاعل .

والراجح ما ذهب إليه المبرد وابن السراج من جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في نعم وبئس ؛وذلك لإفادته معنى التوكيد والمبالغة في الإيضاح ،وهو بهذا شبيه بالحال التي تأتي للتوكيد كما في قوله تعالى:" وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا "[٢]

إضافة إلى كثرة السماع عن العرب ،ويضاف إلى ما سبق من شواهد قول الشاعر[٣]:

وقائلـةٍ نعم الفتـى أنـت مـن فتًـى إذا المرْضِـعُ الهوجـاءُ جـالَ بَرِيمُهـا

وفيه اجتماع الفاعل "الفتى"والتمييز"من فتى"،ومن النثر قولهم[٤]:"نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وثعلب"[٥].

المسألة الرابعة عشرة : (القول في إما المسبوقة بمثلها)

---

[١] من الوافر لأبي بكر بن شعوب الليثي ،وقيل لبجير بن عبد الله بن قشير،ويروى : ونعم المرء من رجل تهامى ينظر،التذييل والتكميل ١١٩/١٠،وأوضح المسالك ٢٧٨/٣

[٢] النساء:٧٩.

[٣] من الطويل للكروَّس بن حصن ،البريم:بفتح الباء،الحبل المفتول فيه لونان تشد به المرأة وسطها ،وجولانه يدل على الهزال،ينظر:التذييل والتكميل ١١٩/١٠،وشرح الأشموني ٤٠/٢،ولسان العرب ٤٤/١٢"برم"

[٤] القول للحارث بن عباد فارس النعامة ،وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس،ينظر:أوضح المسالك ٢٧٨/٣،وشرح الأشموني ٣٩/٢.

[٥] التذييل والتكميل ١١٩/١٠.

نسب أبو على الفارسي إلى ابن السراج القول بأن "إما" ليست حرف عطف ،قال :"وسألت أبا بكر عنها –أي "إما" –فقال :ليست بحرف عطف ،وقال :حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ،فإن وجدت ذلك في كلام ،فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف نحو :لم يقم زيد ولا عمرو ،فـ"لا"في هذه المسألة ليست بعاطفة إنما هي نافية ،ونحن نجد "إما"لا تفارقها الواو،أعني :المكررة في قولك :ضربت إما زيد وإما عمرا ،فالثانية لا تفارقها الواو،والأولى لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها،فقد خالف ما عليه حروف العطف." [١]

كما نقل عنه ابن يعيش إنه قال:ليس "إما"بحرف عطف ؛لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ." [٢]

وبعد الرجوع إلى كلام ابن السراج في حروف العطف وجدته ينافي ما نقل عنه ،فيحتمل أن يكون رجع عن قوله الأول أو له رأيان في المسألة.

فالذي في كتابه الأصول خلاف ذلك ،فقد عد ابن السراج حروف العطف في كتبه ،وجاء منها قوله:"الخامس:إما :و"إما"في الشك والخبر بمنزلة"أو"وبينهما فصل"[٣]

وقال في الموجز:"الخامس "إما"تبتدئ بها شاكا تقول:جاءني إما زيد وإما

---

[١] البغداديات ص٣١٩.

[٢] شرح المفصل ١٠٤/٨.

[٣] الأصول ٥٦/٢.

عمرو،وكذلك التخيير نحو :اضرب إما عبد الله وإما خالدا." [١]

وقد اختلف النحويون فيها على قولين:

الأول:إنها عاطفة وعليه سيبويه وأكثر النحويين[٢] ،فقد عد سيبويه "وإما"في حروف العطف ،وحمل بعضهم كلام سيبويه على ظاهره ،فقال:الواو رابطة بين إما الثانية وبين إما الأولى[٣] ،وحجة هذا الفريق فيما ذهبوا إليه أن الواو الداخلة على "إما"ليست عاطفة ،إذ أن معناها الجمع و"إما"معناها التفريق ،ولا يصح في الأشياء اجتماع وافتراق في حالة واحدة [٤]،وأيدهم الصيمري ؛إذ ذكر أن "إما" الأولى دخلت لتؤذن أن الكلام مبني على ما لأجله جيء بها ،ودخلت الواو على "إما"الثانية لتنبئ بأن "إما" الثانية هي الأولى ومن ثم لا يصح أن تكون عاطفة ؛لأن الواو مشتركة لفظا ومعنى ،والكلام الذي فيه "إما"ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى[٥].

---

[١] الموجز ص١٠٤

[٢] ينظر:الكتاب ٢٢١/١،وشرح ابن الناظم ص٥٣٥.

[٣] ينظر:ارتشاف الضرب١٩٧٦

[٤] الحلل ص١١٩.

[٥] التبصرة والتذكرة ص١٣٩ ،وينظر:رصف المباني ص١٠٠.

والثاني :قول يونس وابن كيسان وأبي علي الفارسي[١] إنها ليست عاطفة ،واستدلوا بثلاثة أشياء :الأول: أنها تقع في صدر الكلام حيث لا يكون العطف ،والثاني: أن حرف العطف يدخل عليها ولا يجتمع حرفا عطف.

والثالث :أن حرف العطف لا يخلو من أن يكون عاطفا مفردا على مفرد أو جملة على جملة ،إلا أنهم يقولون :"تصحت إما زيدا وإما عمرا فتكون عارية من هذين[٢].

يقول أبو البركات:"وأما " إما" فليست حرف عطف ؛ ومعناها كمعنى "أو" إلا أنها أقعد في باب الشك من "أو" لأنَّ "أو" يمضي صدر الكلام معها على اليقين، ثُم يطرأ الشك من آخر الكلام إلى أوله، وأمَّا "إما" فيُبنى الكلام معها من أوله على الشك؛ وإنما قلنا: إنها ليست حرف عطف؛ لأنَّ حرف العطف، لا يخلو إمَّا أن يعطف مفردًا على مفردٍ، أو جملةً على جملةٍ؛ فإذا قلت: "قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو" لم تعطف مفردًا على مفردٍ، ولا جملةً على جملةٍ، ثُمَّ لو كانت حرف عطف؛ لما جاز أن يتقدم على الاسم؛ لأنَّ حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه، ثُمَّ لو كانت -أيضًا- حرف عطف لما جاز أن يجمع بينها وبين الواو، فلمَّا جمع بينهما، دلَّ على أنها ليست حرف عطف؛ لأن حرف العطف، لا يدخل على مثله". [٣]

---

[١] ينظر: الإيضاح العضدي ٢٨٩/١،أوضح المسالك ٥٤/٣،والمساعد ٤٤١/٢، وارتشاف الضرب ١٩٧٦والمطالع السعيدة ٢٤٢/٢.

[٢] ينظر:الحلل ص١١٩،وشرح اللمع ٢٥٨/١.

[٣] أسرار العربية ص٣٠٦.

وقيل إن"إما" عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت "إما" على "إما" ووصف ذلك بأنه غير موجود في كلامهم وبأنه غريب.[١]

ونقل ابن عصفور[٢] اتفاق النحويين على أن "إما" ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها الواو ،وعد مجيء حرف العطف مباشرا للعامل مانعا من العطف بها.

وكذلك ابن مالك ؛إذ عد وقوع" إما " بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيها بوقوع "لا"بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل :لا زيد ولا عمرو فيها"،"لا"هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو ،ومن هذا كان عدها غير عاطفة أولى[٣] .

وابن السراج بهذا يوافق سيبويه في كون "إما" من حروف العطف٤، وهو الصحيح.

المسألة الخامسة عشرة : (مجيء "لن" الناصبة للدعاء)

حكى ابن السراج عن قوم إفادة لن للدعاء فقال: «وقال قوم: يجوز الدعاء بـ(لن) مثل قوله: ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[٥]، وقال الشاعر:

---

[١] ينظر:شرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٣،وارتشاف الضرب ١٩٧٦، والجنى الداني ص٤٨٨.

[٢] شرح جمل الزجاجي ١/٢٢٣.

[٣] ينظر:شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦.

[٤] الكتاب ١/٤٣٥.

[٥] القصص:١٧.

لَـنْ تَزَالُـوا كـذالكم ثـمَّ لا زِلْـتَ لَهُـم خَالِـدًا خُلـودَ الجبـالِ[١]

والدعاء بـ(لن) غير معروفٍ، إنما الأصل أنْ يجيءَ على لفظ الأمر والنهي، ولكنَّه قد تجيءُ أخبار يقصد بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك.[٢]

وهذا المعنى الذي حكاه ابن السراج عن قوم اختاره ابن عصفور، ورده ابن مالك في التسهيل، وأبو حيان في قوله: «ولا يكون الفعل معها دعاء خلافا لقوم، حكاه ابن السراج واختاره ابن عصفور». [٣]

وابن عقيل حيث يقول – عند قول ابن مالك «ولا يكون الفعل معها دعاء» –: «وذلك لأنه لم يستعمل من أدوات النفي في الدعاء إلا (لا) وحدها»[٤] ونص السلسيلي أيضا على عدم استعمال غير لا من حروف النفي في الدعاء ثم قال: «وقيل إنه معها يكون دعاء واستدل بقوله تعالى: ﴿فلن أكون ظهيرا للمجرمين﴾ وفي هذا نظر، لأن هذا خبر لا دعاء»[٥]

وقد نسب بعض النحويين إلى ابن السراج القول بأن "لن"الناصبة تأتي للدعاء .

قال المرادي :"ذهب قوم منهم ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء ،واختاره ابن عصفور ..والصحيح أنه لم يستعمل من حروف

---

[١] البيت من الخفيف للأعشى ينظر:ديوانه ١٤٣ ،والأصول ١٧١/٢وشرح التسهيل ١٥/٤، والارتشاف ١٦٤٤ والبحر المحيط ٢٩٣/٨،والدر المصون ٦٥٨/٨.

[٢] الأصول ١٧٢/٢.

[٣] ارتشاف الضرب١٦٤٤/٤

[٤] المساعد ٦٧/٣.

[٥] شفاء العليل ٩٢٢/٢.

النفي في الدعاء إلا "لا "خاصة." [١]

وقال ابن هشام: «ولا تقع (لن) للدعاء خلافا لابن السراج، ولا حجة له فيما استدلَّ به من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[٢] مدعيا أن معناه فاجعلني لا أكون، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه». [٣]

وقال الأشموني:"تأتي "لن"للدعاء كما أتت "لا"كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور." [٤]

وهذا وهم منهم، فقد قال ابن السراج في فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي:"وقال قوم يجوز الدعاء بـ"لن" مثل قوله:" فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ "،وقال الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ت لهم خالدا خلود الجبال

والدعاء ب"لن" غير معروف ،إنما الأصل ما ذكرنا ،أن يجيء على لفظ الأمر والنهي." [٥]

---

[١] توضيح المقاصد ١٧٤/٤

[٢] القصص:١٧.

[٣] شرح قطر الندى ص ٥٨ وأوضح المسالك ١٤٩/٤.

[٤] شرح الأشموني ٥٤٨/٣.

[٥] الأصول ١٧١/٢.

فكلامه هذا يدل دلالة واضحة أنه يرى أن لن الناصبة لا تأتي للدعاء .

وقد يكون الدافع لهم في نسبة هذا الرأي له هو حكايته لهذا الرأي كما في النص السابق ،وقد نقل هذه الحكاية عدد من النحاة كابن الناظم في شرح التسهيل وأبي حيان في ارتشاف الضرب[١] ،ثم تداخل الأمر على من أتى بعدهم وظنوا أن هذا الرأي لابن السراج فنقلوه عنه ولا أدري ما الذي حمل ابن هشام على نسبة القول بدلالة لن على الدعاء إلى ابن السراج مع أن عبارته المنقولة عنه آنفا تصرح بعكس ذلك، لكنَّ العجيب أنَّ ابن هشام عاد وأثبت دلالة (لن) على الدعاء في مغني اللبيب غير ناسب إياها هذه المرة إلى ابن السراج، فقال: «وتأتي للدعاء كما أتت (لا) لذلك وِفاقًا لجماعةٍ منهم ابنُ عصفور، والحجة في قوله:

لَنْ تَزَالُوا كَذالِكم ثَمَّ لا زِلْتُ لكم خَالِدًا خلودَ الجبالِ

وأما قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ ، فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: يا ربِّ لا عذَّبْتَ فلانًا، ونحو: لا عذَّبَ الله عمرًا ، ويرده قوله: ثم لا زلتُ لكم خالدًا خلودَ الجبال» . [٢]

[١] ينظر:شرح التسهيل ١٤/٤،والارتشاف ١٦٤٤

[٢] مغني اللبيب ٣١٣/٢.

ورواية بيت الأعشى المذكور في ديوانه هي (لا زلتَ لهم)[1] ، وعليها فلا شاهد فيها لابن هشام على إسناد فعل الدعاء إلى المتكلم، فيبقى رد معنى الدعاء في الآية الكريمة بلا معارض .

ويعلم من هذا أن ما استدل به على إفادة لن للدعاء إنما هو من قبيل الخبر، فإن فهم من الخبر الدعاء كبيت الأعشى فلقرينة خارجية كما أشار ابن السراج وليس لأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى كما يريد القائلون بإفادتها الدعاء.

وأما إثبات دلالة لن على الدعاء بقياسها على (لا) ففيه نظر، لأن "لا "لا تفيد الدعاء إلا إذا دخلت على الفعل الماضي ولم تكرر، وذلك لإفادتها الاستقبال، والماضي لا يقبله على حاله فصرف إلى الطلب، لأن المطلوب مستقبل، أما لن فلا تدخل إلا على المضارع وهو قابل للاستقبال على حاله فلا موجب لصرفه للطلب مع لن بخصوصها، لأنها للنفي والنفي خبر، فإن دل دليل خارجي على إرادة الطلب فكغيره من الخبر الذي يراد به الإنشاء لدليل .

[1] ينظر: ديوان الأعشى بتحقيق محمد حسين ص ١٣، والصبح المنير في شعر أبي بصير صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ص١٣

المسألة السادسة عشرة : (الهاء في "أمهات")

نسب كثير من النحويين إلى ابن السراج القول بأنه أجاز أن تكون الهاء في "أمهات" أصلية .

قال ابن جنى:"وأجاز أبو بكر في قول من قال:أُمَّهة في الواحد أن تكون الهاء أصلية ،وتكون"فُعّلة" فهي في هذا القول الذي أجازه أبو بكر بمنزلة "تُرّهة" و"أُبّهه".[١]

وهذا ما ذكره ابن يعيش، قال:"وقد أجاز أبو بكر أن تكون الهاء هنا أصلا ،لقولهم في الواحد :أُمَّهه"[٢] .

وقال أبو حيان :"والصحيح أن الهاء من حروف الزيادة ،فزيدت في "أمهه" و"أمهات"،وأجاز ابن السراج أن تكون فيها أصلا." [٣]

وبالرجوع إلى كتابه الأصول ، تبين أنه يرى أن الهاء في "أمهات" زائدة وليست أصلية، قال: "فأما "أمهات"فوزنها"فعلهات"،يدلك على ذلك أنهم يقولون :أم وأمهات، فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد ،وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول :"أمهه" ،فإن كان هذا صحيحا فإنه جعلها "فعلة"،وألحقها بـ"جخدب"،ومن لم يعترف بـ"جخدب" ولم يثبت عنده أن في كلام العرب "فعلا" وجب عليه أن يقول:"أمهه":"فعلهة" كما قال :إن جنبا

---

[١] سر الصناعة ٢/٥٦٤.

[٢] شرح المفصل ١٠/٤.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢١٨.

:فنعل ،ولم يقل: فعلل."[١]

فإن قال قائل : إن ما نُسب لابن السراج هو الجواز، ولا يمنع أن يثبت الإنسان رأيا ويجيز غيره.

فالجواب :إن في نقل ابن السراج لما حكاه الأخفش من قولهم "أمهه" دليل قاطع على أن ابن السراج لا يرى أصالة الهاء في "أمهات" ،وهذا يتضح من عدة أمور:

أولها: وصفه هذا الرأي بالشذوذ.

ثانيها: اشتراطه الصحة في هذا التركيب.

ثالثها: اشتراطه فيمن أراد جعل الهاء أصلية أن يثبت عنده وزن "فُعْلَل" في الرباعي، وهذا الوزن مما زاده الأخفش٢ في أوزان الرباعي ولم يثبته ابن السراج[٣].

هذا وقد نص كثير من النحويين على صحة زيادة الهاء ، إلا أن زيادتها قليلة .

وممن ذكر ذلك : الهرمي يقول : " اعلم أن زيادة الهاء قليلة ، وهي تزاد في الوقف في قوله تعالى " فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ " أصله : اقتد ".[٤]

ويقول ابن هشام : " وزيادة الهاء قليلة ، وأما تمثيل الناظم وابنه

---

[١] الأصول ٣/٣٣٦.

[٢] ينظر:المنصف ١/٢٧،وشرح الملوكي ص٢٦.

[٣] ينظر:الأصول ٣/١٨١.

[٤] ينظر : المحرر في النحو ٣/١٣١٨ .

وكثير من النحويين للهاء بنحو : لمه ولم تره ، فمردود ؛ لأن هاء السكت كلمة برأسها وليست جزءًا من غيرها ، ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها . [١]

ومنهم من ذهب إلى أن زيادة الهاء زيادة متميزة كزيادة أحرف المضارعة والضمائر المتصلة وتاء التأنيث ، فلا ينبغي عدها من الزيادة ؛ لأنها ليست من بنية الكلمة . [٢]

بل نقل المرادي في الجنى الداني عن ابن الحاجب وغيره أن ذكرها مع الحروف الزوائد ليس بجيد ، ورجح رأيه قائلًا : " وهو كما قال ".[٣]

والصحيح عدّها من حروف الزيادة العشرة .

---

[١] ينظر :أوضح المسالك ٣٦٦/٤ .

[٢] ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف للميداني تحقيق / السيد محمد عبد المقصود درويش ص ٢٢١ – دار الطباعة الحبشية – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .

[٣] ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ص ١٥٢ – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد ، فقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

١-أن بعض النحويين وقعوا في السهو والوهم ؛لبعدهم في كثير من الأحيان عن مصادر ابن السراج ،فما سبق صورة مجملة لما نسب إليه وهو منه براء ،وهي صورة حقيقية مبنية على ثوابت لا على افتراضات بسبب وجود كتب ابن السراج بين أيدينا ولا سيما الأصول والموجز.

٢-أن التناقض والأوهام في مذاهب العالم الواحد صفة من صفات الاضطراب في نقول النحويين.

٣-فقدان الدقة في نقل بعض النصوص والتحكم بها وتفسير مضامينها وغياب أساليب التوثيق النصية عن بعض النحاة، فضلا عن اعتماد بعضهم على تلك النصوص المنقولة في الأغلب بغير ألفاظ أصحابها من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى الوهم.

٤-ينبغي الرجوع إلى آثار المؤلف نفسه أو آثار طلابه الذين حضروا دروسه وسمعوه مشافهة ؛ لتوثيق النصوص التي نقلت عنه وعدم الاعتماد على المصادر التي نقلت عن المؤلف ؛لأنه قد يعتريها التغيير سهوا أو عمدا ،وأسباب ذلك ترجع إلى الرواية أو النسخ أو عدم فهم المعنى الذي يرمي إليه المؤلف .

فهرس المراجع

١. إحياء النّحو: إبراهيم مصطفى (ت١٩٦٢م)، مطبعة لجنة التّأليف و التّرجمة و النّشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٢. أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السّيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمّد الزيني، و محمّد عبد المنعم، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)تحقيق رجب عثمان محمد ،مراجعة رمضان عب التواب ،مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤. الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي (٤١٥هـ)،تحقيق عبد المعين الملوحي ،١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥. أساس البلاغة لجار الله محمود الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرّحيم محمود، مطابع يوسف بيضون، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

٦. الأصول لابن السراج -تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م.

٧. أصول النحو العربي ، د.محمّد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقيّة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨. أمالي الزّجاجي: لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت٣٣٧هـ)،تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩. انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

دار الفكر العربي ،القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية،بيروت ،الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ

١٠. الأنساب للسمعاني ،مطبوعات دائرة المعارف العثمانية ،الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٧٦١هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية.

١٢. إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ)تحقيق د.حسن هنداوي،دار القلم ،دمشق،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٣. إيضاح في علل النّحو: لأبي القاسم الزّجاجي ،تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس؛ بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٤. بغية الوعاة للسيوطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الفكر،الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٥. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزبادي ،تحقيق محمد المصري ،منشورات مركز المخطوطات والتراث ،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

١٦. التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ،تحقيق د.عبد الرحمن سليمان العثيمين ،دار الغرب الإسلامي ،الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

١٧. تقويم الفكر النّحوي: د. على أبو المكارم ، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ١٣٩٦هـ-١٩٧٥م.

١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٧٤٩هـ)تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان ،الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-

٢٠٠١م،دار الفكر العربي.
١٩. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .
٢٠. حاشية ياسين على التصريح،الطبعة الثانية،المطبعة الأزهرية ١٣٢٥هـ
٢١. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي (٥٢١هـ)تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي.
٢٢. خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩م .
٢٣. الخصائص تحقيق محمد على النجار – من دون طبعة ولا تاريخ .
٢٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)تحقيق أحمد محمد الخراط ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢٥. سر صناعة الإعراب لابن جني (٣٩٢هـ)تحقيق د.حسن هنداوي.
٢٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،دار التراث القاهرة.
٢٧. شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ
٢٨. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذى (٦٨٦هـ)- تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد –دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
٢٩. شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)عالم الكتب – بيروت .

٣٠. شرح الملوكي في التصريف ،تحقيق فخر الدين قباوة،المكتبة العربية بحلب ،الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٣١. شفاء العليل لمحمد بن عيسى السلسيلي(٧٧٠هـ)تحقيق الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي ،دار الفيصلية ،الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٣٢. الصاحبي في فقه اللّغة و سنن العرب في كلامها: لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)،تحقيق: مصطفى الشّويهي، بيروت-لبنان، ١٩٦٤م.
٣٣. الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج ،د محمد محمد سعيد،مطبعة الأمانة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٣٤. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف بمصر،الطبعة الثانية
٣٥. ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية و الصرفية،د سيد رزق الطويل، و هي مقالة منشورة في (مجلة معهد اللغة العربية) العدد الأول: ١٤٠٢-١٤٠٣هـ.
٣٦. العين للخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ).، تحقيق:د.مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السّامرائي، دار الرَّشيد للنّشر، بغداد، ١٩٨٠م.
٣٧. الفهرست لابن النديم ،دار المعرفة بيروت ١٣٩٨هـ
٣٨. كتاب سيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٣٩. كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: محمّد خير الحلواني ، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد، بإشراف: د.مهدي المخزومي، ١٩٧١م.

٤٠. الكسائي إمام الكوفيين و أثره في الدِّراسات النَّحوية لعمر إبراهيم مصطفى ، دار العلوم، ١٩٧٥م.
٤١. كشف المشكل في النحو لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى (٥٩٩هـ)- تحقيق هادى عطية مطر- الطبعة الأولى ١٩٨٤م ١٤٠٤هـ .
٤٢. كفاية المستكفي في الفن الصرفي للشيخ طه بن محمود الدمياطي – مطبعة بولاق الأميرية – الطبعة الأولى ١٣١١ هـ .
٤٣. لسان العرب لابن منظور-تحقيق لجنة من الأساتذة- دار المعارف .
٤٤. اللّغة و النّحو بين القديم و الحديث: عبّاس حسن ، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
٤٥. مجالس العلماء لأبي القاسم الزّجاجي،ص٨٤ تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، الطبعة الثانية، مطبعة المدنيّ، المؤسسة السّعودية بمصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٤٦. المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي (٧٠٢هـ) – تحقيق د/ منصور علي محمد عبدالسميع- دار السلام - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .المسائل الحلبيات لأبى على الفارسي - تحقيق د/حسن هنداوى -دار القلم دمشق -دار المنار بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ١٩٨٧م .
٤٧. مسائل الخلاف النّحوية بين علماء مدرسة البصرة حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري ، للباحث كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، بإشراف: د.عبد الرّحمن السيّد، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م

٤٨. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)تحقيق صلاح الدين عبد الله السيكاوي،مطبعة العاني ،بغداد.
٤٩. المسائل المنثورة لأبى على الفارسى تحقيق د/شريف عبد الكريم النجار- دار عمار للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ٢٠٠٤م
٥٠. المساعد على تسهيل الفوئد لابن عقيل - تحقيق د/محمد كامل بركات- ١٤٠٥هـ١٩٨٤م .
٥١. المطالع السعيدة شرح السيوطي على الألفية المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط للسيوطي - تحقيق د/طاهر سليمان حمودة- الدار الجامعية ١٩٩٧م .
٥٢. معاني الحروف للرماني ، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ،دار الشروق ،الطبعة الثانية ١٩٨١م
٥٣. معاني القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفرآء (٢٠٧هـ)- تحقيق/ محمد على النجار -أحمد يوسف نجاتى -الدار المصرية للتأليف والترجمة .
٥٤. معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣١١هـ)،تحقيق د.عب الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب ،الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥٥. معجم الأدباء لياقوت الحموي ،تحقيق :د إحسان عباس ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،الطبعة الأولى ١٩٩٣م
٥٦. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى -تحقيق د/كاظم بحر المرجان -دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م
٥٧. المنصف شرح الإمام بن جنى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى -تحقيق إبراهيم مصطفى -عبد الله أمين مطبعة مصطفى البابى

الحلبى –الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .
٥٨. نزهة الطرف في علم الصرف للميداني – تحقيق السيد محمد عبد المقصود درويش– دار الطباعة الحبشية – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
٥٩. نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربيّة و ضوابط اللّغة و طريقة تدوين تاريخ الأدب العربي: محمّد بهجة الأثري (ت ١٩٩٤م) ، دار الشؤون الثّقافية، بغداد، ١٩٩١م.
٦٠. وفيات الأعيان لابن خلكان ،تحقيق :د.إحسان عباس ،دار صادر بيروت.